

وزارة الشؤون الاجتماعية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

أقضية لبنان



النبطية

(محافظة النبطية)

إعداد



مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

اهداءات ٢٠٠٢

مركز دراسات و البحوث الدول النامية

أ.د/ مصطفى السيد

أقضية لبنان

الخصائص السكانية

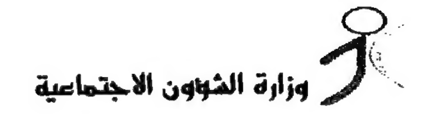
والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء النبطية

(محافظة النبطية)

22







أقضية لبنان

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء النبطية

(محافظة النبطية)

22

إعداد

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

الطبعة الأولى

بيروت ٢٠٠١

تصميم واشراف فني: عمر حرقوص
تدقيق لغوي وتصحيح: محمد حمدان
تنضيد وتنفيذ التصحيح: سوسن ضو
تنفيذ: محمد حاوي.

تصدير

ثمرة التعاون بين الوزارة والجامعة

في أواخر العام ١٩٩٩، وبصفتي رئيساً للجامعة اللبنانية، وقّعت وثيقة الاتفاق بين مشروع تحسين أحوال المعيشة (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من جهة، ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (مركز الأبحاث) من جهة ثانية، في سبيل إنتاج ستة وعشرين كتيّباً إحصائياً وتحليلياً عن الأقضية اللبنانية. واليوم، بعد مضي سنتين تقريباً، شاءت الصدف أن أقدم هذا العمل القيّم، بصفتي وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وهذه الثمرة الطيبة التي نقدمها هي نتاج هذا التعاون الفعال.

فقد كان من ضمن أهداف هذا المشروع التأسيس لعلاقة تعاون تكاملية ومنتجة بين مؤسستين وادارتين رسميتين معنيتين بشؤون التنمية الاجتماعية، علاقة تجمع بين ميزتي المعرفة الأكاديمية والنشاط الميداني في العمل الاجتماعي. ويشكل هذا العمل، الذي بين أيديكم، أحد ثمار هذه الرؤية وهذا التعاون الذي سنسعى لكي يغتني ويستمر ويتجاوز الثغرات.

وزير الشؤون الاجتماعية

د. أسعد دياب

تقدير

أعد هذه الكتيّبات الستة وعشرين، عن أوضاع الأقضية اللبنانية وخصائصها، فريق من الباحثين والخبراء اللبنانيين متعاونين بشكل مباشر مع نخبة من طلاب معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ومع نخبة أخرى من موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

لقد واجه الفريق الذي أنجز هذا العمل الهام، والذي استغرق أشهراً، صعوبات عديدة في تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية، كما في محاولة ترجمتها إلى نص مفيد وسهل وصالح للاستعمال الواسع من قبل الناشطين في مجال التنمية والتنمية المحلية. فالهدف من إنجاز هذه الكتيّبات عن أوضاع الأقضية يجمع بين البعد البحثي والمعرفي والأكاديمي وبين البعد العملي في الميدان.

إن كل من يطلع على هذه الكتيّبات سوف يلاحظ الجهد الكبير الذي بُذل في إعدادها، ومحاولة تغطية كل الموضوعات داخل كل قضاء. كما أنه سيلاحظ في الوقت نفسه أن هذا المشروع الريادي هو نقطة بداية ليس إلا، تحتاج إلى الكثير من المتابعة لاستكمال النواقص والثغرات، وتبويم البيانات بشكل دائم، وقياس المؤشرات بشكل أكثر دقة وتعبيراً. كما أنه يحتاج إلى نوع خاص من المتابعة من قبل الجهات المعنية كلها، من أجل جعل هذه البيانات تصب في تطوير التدخل التنموي لخدمة الناس وتحقيق الإنماء المتوازن.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية ومشروع تحسين أحوال المعيشة المنبثق عنها ومعهد العلوم الاجتماعية، يتوجهون بالشكر العميق لكل الذين ساعدوا في إعداد هذه المراجع عن الأقضية اللبنانية، ونخص بالذكر كل المؤسسات الرسمية والإدارات العامة في بيروت وفي مراكز المحافظات والأقضية والبلديات، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني. كما نخص بالشكر وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الأساسي في إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه أيضاً بالشكر إلى جميع أعضاء فريق العمل دون استثناء، والذين حرصنا على أن ترد أسماؤهم جميعاً والمهام التي قاموا بها في كل كتيّب من الكتيّبات، تقديراً لجهدهم ومساهماتهم التي لم يكن إنجاز هذا العمل ممكناً بدونها.

لقد عمل الجميع بإمكانيات محدودة ومتواضعة، ولكن نتائج هذا العمل بالغة الأهمية في تكريس التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية ومركز الأبحاث فيه، وهو تعاون سوف نسعى لكي يستمر في المستقبل لما فيه مصلحة البلاد. ولا شك أن هذه الكتيّبات ستشكل مرجعاً أكاديمياً لطلاب المعهد وأساتذته، كما ستشكل مرجعاً للعاملين في الميدان في مراكز الخدمات والبلديات وناشطي القطاع الأهلي.

نعمت كنعان
مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية
المنسق الوطني لمشروع تحسين أحوال المعيشة

د. محمد شيا
عميد معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

مقدمة

انطلقت فكرة إعداد هذه الكتيّبات من أسئلة ومتطلبات عملية. أثناء العمل في الميدان في مشروعات تندرج تحت عنوان التنمية المحلية، برزت لدى المتدخلين المحليين من مراكز خدمات إنمائية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، أو جمعيات أهلية عاملة في المناطق وعلى النطاق الوطني، حاجة إلى معلومات حديثة وشاملة عن خصائص الوسط الذي يعملون فيه، وقابلة في الوقت نفسه للمقارنة مع أوضاع المناطق الأخرى، ومع المتوسطات الوطنية للمؤشرات التنموية الأساسية.

من جهة أخرى، فإن إدارة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وأساتذته وطلابه، طالما بحثوا في كيفية ردم الهوة بين النظري والتطبيقي، وبين الهم البحثي والمعرفي والهم الاجتماعي، وبين الدراسة وسوق العمل. وكانت الإجابات تدور دائماً حول أفكار من نوع دور الجامعة التنموي في المجتمع، والتكامل بين الأكاديمي والنشاط الميداني، وكيفية توجيه أبحاث الطلاب نحو مسائل تشكل أولوية حقيقية بالنسبة للبنان ومجتمعه.

هكذا تلاقت الأفكار والتصورات، وتقاطعت في تجربة رائدة تتجاوز مجرد إنتاج عدد معين من الكتيّبات إلى ما هو أبعد. فمن خلال العقد الموقّع بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، أمكن أولاً بناء شراكة عمل بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجامعة اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى المركزي. كما أن آلية العمل التي وضعت لتنفيذ المشروع، أي لإعداد الدراسات، كرست هذه الشراكة على المستوى اللامركزي. فطُلب إلى أساتذة المعهد المنتشرين في فروعه الخمسة الإشراف على إعداد الدراسات عن الأقضية المحيطة بفرعهم، كما طُلب إليهم الاستعانة بطلابهم وبالعاملين في مراكز الخدمات الإنمائية في المناطق في تجميع المعلومات. وكان الهدف من هذه الآلية متعدداً، بينها لفت نظر الطلاب إلى إمكانية القيام ببحوث ذات صلة مباشرة بمتطلبات العمل التنموي في المناطق، ومن محاولة إطلاق علاقة تكامل أكثر وثوقاً بين فروع معهد العلوم الاجتماعية في المناطق والدائرة الإقليمية لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الخدمات المنتشرة في المناطق.

لقد أسس هذا المشروع لإمكانية علاقة من هذا النوع. ولكننا لا نريد المبالغة: فما أسسنا له هو إمكانية بناء علاقة من هذا النوع، ويتطلب قيامها فعلياً إرادة وخطوات عملية من الطرفين لتحديد مضمون العمل المشترك الممكن، وكيفية استمراره.

تشكل هذه الكتيّبات الستة وعشرون عن الأقضية اللبنانية دراسات «مونوغرافية» تغطي، عبر أحد عشر فصلاً، معظم المعطيات والمحددات التي يتميز بها كل قضاء من هذه الأقضية.

وإذا كان الهدف الأساسي منها هو العرض والتوصيف، فهي تشتمل إضافة إلى ذلك على إضاءات واستنتاجات حول إمكانات معالجة التفاوتات والحاجات في كل قطاع من قطاعات الحياة في الأقضية. وبهذا تكون هذه الكتيّبات مادة أولية وأساسية لكل احتمال تدخل مستقبلي، على طريق الإنماء المتوازن للمناطق اللبنانية. فهذا الإنماء بحاجة ماسة لهذه التشخيصات المعروضة في هذه الكتيّبات، لكي يصبح التدخل الإنمائي قابلاً للتجسيد العملي.

وإذا كانت هذه المعطيات القطاعية تغطي أحوال كل قضاء بشكل عام، فالقارئ المتفحص لها،

سواء كان مسؤولاً في القطاع الرسمي أو الأهلي أو الدولي، سوف يلاحظ مدى ترابط هذه المعطيات داخل كل قضاء وما بين الأقضية ومدى تأثرها المتبادل في السلب والإيجاب. وسوف يستنتج بالمقابل أن إمكانات التدخل التي تتيحها في أي قطاع يستتبع إمكانات للتدخل في قطاع آخر، وهكذا دواليك.

ولا شك أن هذا العمل تشوبه شوائب على صعيد المعطيات والمعلومات، كما كل عمل إحصائي من هذا النوع. ولكن هذه الشوائب والنواقص لا تعطل الغاية الأساسية منه، وهي الإضاءة على إمكانات التدخل في كل قطاع داخل كل قضاء، إن لم يكن وفي أحيان كثيرة داخل المدن والبلدات. وهو العمل الأول في لبنان على هذا المستوى من الشمول الجغرافي والتفصيل القطاعي. أما عن تجاوز النواقص، فنحن نريد لهذه الكتيّبات أن تكون نقطة انطلاق لعملية رصد ومراقبة مستمرة من خلال عمل مراكز الخدمات، ومن خلال الأبحاث الميدانية التي يقوم بها طلاب المعهد كل سنة كمواد عضوية ضمن مناهجهم الدراسي، بحيث تكون نتيجة هذا الجهد تصحيح الأخطاء، وتبويم البيانات، والتفرع بالدراسة إلى مستوى القرى والبلدات، وإعادة إصدار نسخ محسّنة عن الكتيّبات، من خلال الأطروحات الجامعية أو تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية.

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية. وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علّها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

أديب نعمة
مدير مشروع
تحسين أحوال المعيشة في لبنان

د. نبيل سليمان
رئيس مركز الأبحاث
في معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

فريق عمل إنتاج كتيّب قضاء النبطية

التنسيق العام:

د. نبيل سليمان مدير مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

د. مظهر الحركة مشروع تحسين أحوال المعيشة

الإعداد والصياغة:

د. شبيب دياب،الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الخامس

شارك في جمع المعلومات:

زاهر غندور، مركز الخدمات الإنمائية - النبطية

أحلام جفال، مركز الخدمات الإنمائية - كفرصير

مراجعة بيانات ومعلومات:

منال حسون

المحتويات

الفصل الأول: الموقع الجغرافي والإدارات العامّة	١٣
١-١ الموقع في المحافظة	١٣
١-٢ الطبيعة الجغرافية والمناخية	١٣
١-٣ مركز القضاء	١٤
١-٤ قرى القضاء	١٤
١-٥ الإدارات العامّة والمؤسسات الحكومية	١٥
الفصل الثاني: الخصائص الديموغرافية	١٧
٢-١ عدد السكان	١٧
٢-٢ السكان حسب العمر والجنس	١٧
٢-٣ الهجرة	١٨
٢-٤ الحالة الزواجية	١٨
الفصل الثالث: السكن وخصائصه	٢٣
٣-١ أنواع السكن	٢٣
٣-٢ أشكال الحيازة	٢٤
٣-٣ كثافة الإشغال	٢٤
٣-٤ التجهيزات السكنية والخدمات	٢٥
٣-٥ التعاونيات السكنية	٢٥
الفصل الرابع: أحوال المعيشة في القضاء	٢٧
٤-١ الإطار العام	٢٧
٤-٢ قضاء النبطية في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة	٢٩
٤-٣ حصة قضاء النبطية من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان	٣٤
٤-٤ الأوضاع المقارنة لقضاء النبطية في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل	٣٦

٤-٥ على سبيل الخلاصة ٤٠

الفصل الخامس: التعليم والمنشآت التعليمية ٤١
٥-١ التعليم ومستوياته ٤١
٥-٢ التسرب المدرسي ٤١
٥-٣ المدارس والتلاميذ ٤٢
٥-٤ التجهيزات المدرسية ٤٣
٥-٥ التعليم المهني ٤٤
٥-٦ التعليم الجامعي ٤٤

الفصل السادس: الموارد الطبيعية ٤٥
٦-١ الأرض والمياه ٤٥
٦-٢ الأحراج ٤٥
٦-٣ المقالع والكسارات ٤٥

الفصل السابع: القطاعات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي ٤٧
٧-١ الزراعة ٤٧
٧-٢ الصناعة ٥٣
٧-٣ الحِرف ٥٤
٧-٤ الأسواق ٥٥
٧-٥ المصارف ٥٥
٧-٦ خصائص القوى العاملة ٥٥
٧-٧ الحياة المهنية ٥٧
٧-٨ عمالة الأطفال ٥٨

الفصل الثامن: المواقع السياحية والأثرية والطبيعية والخدماتية ٦١
٨-١ قلاع وآثار تاريخية ٦١
٨-٢ مطاعم وأماكن ترفيه ٦٤

الفصل التاسع: الأندية والمؤسسات الاجتماعية والرياضية	٦٥
٩-١ الجمعيات الأهلية	٦٥
٩-٢ الأندية	٦٧
٩-٣ الحياة النقابية	٧٠
الفصل العاشر: الصحّة والبيئة والمنشآت	٧٥
١٠-١ المنشآت الصحيّة	٧٥
١٠-٢ المراكز الصحية	٧٥
١٠-٣ الصيدليات	٧٧
١٠-٤ التلقيح	٧٨
١٠-٥ الإعاقة	٧٩
الفصل الحادي عشر: شبكة النقل ووسائلها	٨١
١١-١ محاور المواصلات	٨١
١١-٢ وسائل النقل العام	٨٢
١١-٣ وسائل النقل الشخصي	٨٣
خلاصة	٨٥
لائحة مراجع كتيبات الأقضية	٨٧

الفصل الأول

الموقع الجغرافي والإدارات العامة

١-١ الموقع في المحافظة[١]:

يقع قضاء النبطية في قلب الجنوب اللبناني أي المنطقة التي أطلق عليها تاريخياً اسم جبل عامل[*]، وكانت تدعى الشقيف ومنذ العام ١٩٨٣ أصبحت المدينة مركز محافظة مستحدثة سميت باسمها بموجب مرسوم رقم ١٩٨٣/٢٥٣ المستند إلى القانون ٧٥/٧٥، ويتبعها أقضية بنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا. بينما أصبحت محافظة الجنوب تضم أقضية صيدا وصور وجزين والنبطية فقط. تبلغ مساحة قضاء النبطية ٣٠٢٩٦ هكتاراً ويحده غرباً قضاء صيدا ويفصل بينهما نهر الزهراني ويحده شمالاً وشرقاً قضاء جزين. ويفصله نهر الليطاني جنوباً عن قضاء صور وشرقاً عن قضاء مرجعيون.

١-٢ البلدات المحاذية لحدود القضاء:

تقع بلدة جباع على الطرف الشمالي للقضاء وهي الأقرب إلى حدود قضاء جزين، ومن الشرق تقع على أطراف القضاء قرى حومين التحتا وصربا ومن الغرب قرى زفتا والشرقية وأنصار، وجنوبا تقع من الغرب قرى القصيبة وقعقاعية الجسر القريبة من قضاء صور، وإلى الشرق بلدة كفرتبنيت ومنها باتجاه جسر الخردلي الفاصل عن قضاء مرجعيون.

١- رشاد الموسوي، جغرافية لبنان، ط١، ١٩٨٣.

(*) اسم جبل عامل اطلق على منطقة تفاوتت مساحتها بحسب سلطة الحاكم، وهي تمتد من نهر القرن جنوباً قرب ترشيحا من بلاد عكا حتى نهر الاولي -جبل لبنان شمالاً. وشرقاً تصل الى ارض الخيط والاردن والحولة. وتضم بلاد الشقيف (بين الليطاني والزهراني) والريحان (جزين) واقليمي التفاح والشومر. راجع: الشيخ محمد تقي الفقيه، جبل عامل في التاريخ، دار الإخاء، ط٢، بيروت ١٩٨٦.

١-٣ الطبيعة الجغرافية والمناخية:

تبلغ مساحة هذا القضاء ٣٠٢ كلم٢ وهو يقوم على هضاب متفاوتة الارتفاع عن سطح البحر (ابتداء من ٣٠٠م لتبلغ ٩٠٠م في المرتفعات العليا). ومرصد عين إبل هو الأقرب إليه حيث تهطل الأمطار ٥٦ يوماً في السنة معظمها في فصل الشتاء، وحيث متوسط هطول الأمطار يبلغ ٧٥٠ملم.

ينقسم القضاء إلى منطقتين مناخيتين الأولى منطقة قمم السفوح العالية الباردة (عين بوسوار وتعلو ٩٠٠م عن سطح البحر)، ومنطقة التلال الجنوبية المعتدلة (أنصار والتي تعلو ٣٠٠م عن سطح البحر)، ويبلغ المتوسط العام لارتفاع القضاء عن سطح البحر نحو ٤٥٠م فقط.

١-٤ قرى القضاء:

يتشكل قضاء النبطية من مدينة النبطية ومن القرى والمزارع الآتية:

- بفروا	- نبطية الفوقا	- شرقية
- كفرفيلا	- نميرية	- شلبعل: مزرعة
- كفرا: مزرعة	- يحمر الشقيق	- صربا ومزرعة جميلة
- كفردجال	- قعقعية الجسر	- عرمون
- كفور	- قصيبة (حرف)	- عين أبو صوار
- كفرصير	- زوطر الغربية	- عين قانا
- كفررمان	- زوطر الشرقية	- عزي
- كفرتبنيت	- زفتا	- عدشيت
- كفرجوز	- زبدين	- عبا
- ميفدون	- سيناي (مزرعة)	- عربصاليم
- مزرعة علي الطاهر	- سير الغربية	- قلعة ميس
- نبطية التحتا	- شوكين	- أرنون

- أنصار	- حبوش	- خريبة
- بريقع	- حومين الفوقا	- دير الزهراني
- تول	- حومين التحتا	- دوير
- جوهرية	- حاروف	- دمول: مزرعة
- جبشيت	- حمي أرنون	- رومين
- جرجوع	- حمرا: مزرعة	

١-٥ الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية :

العدد	اسم الوحدة	مركز الوحدة	الهاتف
١	محافظة النبطية	النبطية / السرايا الحكومية	٧٦٠٠٠٠
٢	الوكالة الوطنية للاعلام	النبطية / السرايا الحكومية	٧٦٤١٧٥
٣	مديرية أمن الدولة	النبطية / السرايا الحكومية	٧٦١٩٢٢
٤	قسم نفوس النبطية	النبطية / السرايا الحكومية	٧٦٠١١٣
٥	التنظيم المدني	النبطية / السرايا الحكومية	٧٦٠٥١٥
٦	مديرية الأمن العام	النبطية / السرايا الحكومية	٧٦٠٧٢٧
٧	مصلحة الاقتصاد والتجارة	النبطية / السرايا الحكومية	٧٦٠٧٩٧
٨	محتسبية مالية النبطية	النبطية / السرايا الحكومية	٧٦٠٠٠٧
٩	مالية المحافظة	النبطية /سنتر ظاهر	٧٦٢٩٣٦
١٠	امانة السجل العقاري	النبطية / السرايا الحكومية	٧٦١٠٣٨
١١	المديرية العامة للشباب والرياضة	النبطية / المدرسة التكميلية	٧٦١٨٧٢
١٢	دائرة العمل	النبطية / سنتر صباح	٧٦٤٢٥١
١٣	المنطقة التربوية	النبطية / مفرق حبوش	٧٦٢١٣٠
١٤	المكتب الاقليمي للاسكان	النبطية / سنتر ضاهر	٧٦٢٠٧٤
١٥	مركز الشؤون الاجتماعية	النبطية /خلف السرايا الحكومية	٧٦٠٠١٥
١٦	هاتف لبنان الجنوبي/ النبطية	النبطية / مركز الهاتف	٧٦٠٥٠٠

١٧	بريد لبنان الجنوبي/ النبطية	النبطية / مركز الهاتف	٧٦٠٠٠٩
١٨	مصلحة الزراعة	النبطية / بناية جابر	٧٦٠٠١٨
١٩	مصلحة الصحة	النبطية / الصليب الأحمر	٧٦٠٠١٤
٢٠	قسم السيارات	النبطية / مفرق حبوش	٧٦٢٥١١
٢١	تعاونية موظفي الدولة	النبطية	٧٦١٩٢٦
٢٢	الضمان الاجتماعي	النبطية / سنتر حسن	٧٦١٩٧٣
٢٣	مؤسسة كهرباء لبنان	النبطية /مدخل النبطية الشمالي	٧٦٠٠٢٣
٢٤	مياه نبع الطاسة	النبطية/ بناية البلدية	٧٦٠٠١٧
٢٥	المشروع الاخضر	النبطية / قرب ثانوية	٧٦١٩٧٣
٢٦	الدفاع المدني	النبطية/ قرب تمثال الصباح	٧٦١٩٠٤
٢٧	قصر عدل النبطية	النبطية/ كفرجوز	٧٦٠٠٦١
٢٨	الشؤون البلدية	النبطية/ قلم المحافظة	٧٦٠٠٠٥
٢٩	الاشغال العامة	النبطية/ السرايا الحكومية	٧٦٠٧١٥
٣٠	مجلس الجنوب	النبطية/ الساحة العامة	٧٦١٤٦٧
٣١	فرع المصرف المركزي		٧٦١٧٤٤
٣٢	المحكمة الشرعية الجعفرية		٧٦٠٠٠٦

الفصل الثاني

الخصائص الديموغرافية

٢-١ عدد السكان[1]:

بلغ عدد السكان المقيمين في قضاء النبطية ٩٢٣٦٣ نسمة بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٦ أي ما يشكل ٣٪ تقريباً من سكان لبنان، موزعين على ١٩٧١٤ أسرة فيكون متوسط عدد أفراد الأسرة ٤,٦٨ أشخاص وهو لا يختلف عن المتوسط في لبنان عامة. والكثافة السكانية في هذا القضاء هي عينها في لبنان (٣٠٥ أشخاص في الكلم٢).

٢-٢ الخصائص السكانية[2]:

يشكل اللبنانيون نسبة ٩٩,١٪ من المقيمين في هذا القضاء وتبلغ نسبة الذكورة فيه ٩٥,٧.

يعتبر قضاء النبطية من المجتمعات الفتية سكانياً، إذ يشكل من هم دون الخامسة عشرة أكثر بقليل من ثلث السكان (٣٤,٧٪)، وهي نسبة أعلى مما هو عليه الحال في لبنان (٢٩,٣٪) وهذا يعود إلى هجرة الشباب، وارتفاع نسبة الولادات بين المقيمين، مع الحفاظ على مستوى مقبول من الأوضاع الصحية العامة التي تحد من وفيات الأطفال. إن كبار السن (٦٥ وما فوق) تبلغ نسبتهم نحو ٦٪ من السكان المقيمين في القضاء وهي نسبة قريبة لما هو عليه الوضع في لبنان عامة (٦,٨٪).

١- وزارة الشؤون الاجتماعية و UNDP، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.

٢- المصدر السابق.

وهذا يفسر أيضاً ارتفاع معدل الإعالة الكلي في هذا القضاء إلى ٦٨,٤ مقابل ٥٦,٧ في لبنان، إذ إن هذا المعدل يحدده التركيب العمري للسكان:

معدل الإعالة الكلي = عدد السكان بعمر (٠-١٤) + السكان بعمر ٦٥ وما فوق × ١٠٠

السكان بسن العمل (١٥-٦٤)

تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة الهجرة في هذا القضاء عن لبنان عامة وخاصة الهجرة للبحث عن عمل والتي بلغت ٨٠٪ تقريباً بين المهاجرين، بينما انخفضت نسبة المهاجرين بسبب الدراسة إلى ٤١,١٪ علماً بأن هذه النسبة تبلغ ٢٠,٣٪ في لبنان.

ويتوجه أكثر من ثلث المهاجرين ٣٦,٤٪ إلى الدول العربية، أما الباقي فيتوزع على أوروبا الغربية ثم أفريقيا، وتأتي أوروبا الشرقية بالمرتبة الأخيرة.

٢-٣ الحالة الزواجية[1]:

سنعرض في ما يأتي للحالة الزواجية للسكان بعمر ١٥-٤٠، ونلاحظ أن الزواج قبل الخامسة عشرة نادر جداً بالنسبة للجنسين، كما أنه قلما يحصل بعد الأربعين خصوصاً بالنسبة للإناث. وعندما ندرس الفئة العمرية ١٥-٤٠ فإننا نعطي صورة واقعية عن الحالة الزواجية في القضاء.

٢-٤ العزوبية عند النساء[2]:

يبدأ الزواج للفتيات في هذا القضاء مبكراً وبعمر ١٥ حيث تبلغ نسبة العازبات ٩٥,٦٪ و٩٤٪ لمن هن بعمر ١٦ سنة، وتستمر النسبة بالانخفاض حتى تبلغ ٢٣,٥٪ في الفئة العمرية ٣٥-٣٩ وهي العزوبية النهائية يقابلها نسبة ٢٠,٧٪ في لبنان عامة.

١ وزارة الشؤون الاجتماعية و UNDP، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.
٢- المصدر السابق.

وإذا كان تحديد الزواج المبكر يخضع لمعايير المجتمع فإن زواجهن بعمر ١٥و١٦و١٧مقبول اجتماعياً ويصبح مطلوباً بعد الثامنة عشرة، ومهما يكن فإن نسبة المتزوجات بعمر ١٥-١٩ هي ٦,٨٪ يقابلها نسبة ٤,٥٪ في لبنان عامة.

الحالة الزواجية للذكور[1]:

تكاد تكون نسبة العزوبية بين الذكور دون العشرين ١٠٠٪ لولا بضع حالات، وتبدأ نسبة العزوبية بالانخفاض ابتداءً من الفئة العمرية ٢٠-٢٤ حيث تبلغ ٩٢,٢٪ ثم في الفئة اللاحقة ٢٥-٢٩ حيث تنخفض ال٥٥٪ ثم إلى ٢٢٪ في الفئة العمرية ٣٠-٣٤، ويمكن القول إن أعلى نسبة من الزواج تتم بين ٢٥-٣٤ سنة.

وإذا كان هناك قلة من العازبين بعمر ٤٠-٥٠ إلا أن العزوبية النهائية هي ضعيفة بشكل عام وتعادل ٦٪ تقريباً بينما تبلغ ٣٪ في لبنان عامة. كما أن نسبة الزواجية العامة ممن هم بعمر ١٥-٤٠ تبلغ ٣٩,٦٪ أي أكثر ارتفاعاً مما هي عليه في لبنان عامة ٣٠,٢٪.

الترمل والطلاق[2]:

إن نسبة الترمل والطلاق بين الذكور قليلة وذلك بسبب معاودة هؤلاء الزواج، ولو في أعمار متقدمة في حال الطلاق والترمل.

أما النساء فإن نسبة الترمل بينهن تقارب ما هو على مستوى وطني، فإلى جانب كل خمس وستين متزوجة نجد عشر مطلقات.

---

١ وزارة الشؤون الاجتماعية و UNDP، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.

٢ المصدر السابق.

العمر عند الزواج[1]:

أصبح شائعاً في لبنان أن هنالك تأخراً في الزواج سواء عند الإناث أو الذكور، وذلك بسبب انتشار التعليم وتزايد متطلبات الحياة الحديثة في التأسيس للأسرة الجديدة. إلاّ أن الإحصاءات المتوفرة تدل على بطلان هذه المقولة في قضاء النبطية، ومتوسط العمر عند الزواج للإناث لا يزال كما هو بين الأجيال القديمة (٦٠ وما فوق) والحديثة بعمر (١٥-٣٩) ويبلغ هذا المتوسط ١٩,٦ سنة.

ففي الأجيال الحديثة نجد أن أعلى نسبة من الإناث ٥٠,٦٪ يتزوجن بعمر ١٥-١٩ تليها نسبة ٣٣٪ يتزوجن بعمر ٢٠-٢٤، بحيث تصبح نسبة اللواتي يتزوجن بين ١٥ و٢٤ سنة ٨٣,٦٪ من حالات الزواج. وهنالك ٤,٨٪ يتزوجن بعمر مبكر أي دون الخامسة عشرة و٩٪ يتزوجن بعمر ٢٥-٢٩.

ونلاحظ تراجع نسبة الزواج دون ١٥ لدى الأجيال الحديثة بالمقارنة مع الأجيال القديمة بمعدل النصف، كما تتراجع نسبة المتزوجات بعمر ٣٠ وما فوق وذلك لصالح الزواج بعمر يراوح بين ١٥ و٢٤ سنة.

العمر عند الزواج للذكور[2]:

إذا كان متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث بقي على حاله من الأجيال القديمة إلى الأجيال الحديثة، أو أنه يميل إلى الانخفاض، فإن الأمر عينه ينطبق على الذكور.

يبلغ متوسط العمر عند الزواج للذكور في الأجيال الحديثة (١٥-٣٩) ٢٤ سنة، بينما يبلغ هذا المتوسط ٢٤.٥ سنة فقط في الأجيال القديمة (٦٠ وما فوق).

تتزوج أعلى نسبة من الأجيال الحديثة ٥٠,٧٪ بعمر ٢٠-٢٤ وهنالك ٣٢,٧٪ يتزوجون بعمر ٢٤-٢٥، فيشكل الذين يتزوجون بعمر ٢٠-٢٩ ما مجموعه

---

١ - وزارة الشؤون الاجتماعية و UNDP، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.

٢- المصدر السابق.

٨٣,٥٪ من الأجيال الحديثة. ومع ذلك فإن نسبة ٨،٧٪ من هذه الأجيال يتزوجون بعمر ١٥-١٩ كما أن نسبة مماثلة تقريباً يتزوجون بعمر ٣٠ وما فوق.

ويلاحظ تراجع نسبة المتزوجين من الأجيال القديمة بعمر ١٥-١٩ باتجاه الأجيال الحديثة بمعدل النصف تقريباً. كما نلاحظ تراجعاً في نسبة المتزوجين بعمر ٣٠ وما فوق، وكلا التراجعين يتمّ لصالح الزواج بعمر يراوح ٢٠-٢٤ بشكل أساسي.



الفصل الثالث

السكن وخصائصه

٣-١ أنواع السكن[1]:

بلغ عدد المباني في قضاء النبطية عام ١٩٩٧، حسب الإحصاء الذي أجرته المديرية العامة للإحصاء المركزي، ٢٢٨٣٩ مبنى، منها ٢٧,٨٪ في مدينة النبطية وضواحيها التي تشكل التجمع العمراني الأكبر في القضاء، وهنالك ٢٠,٤٪ في الجهة الشمالية من القضاء و٥١,٧٪ في الجهة الجنوبية.

تشكل المباني المخصصة للسكن ٧٠,٥٪ من هذه المباني، ويبلغ عدد الوحدات السكنية ٣٢٣٧٣ منها نسبة ٦٨,٢٪ مساكن أساسية وهنالك ١٧,٩٪ مساكن شاغرة و١٠٪ مساكن ثانوية لأصحابها من أبناء القضاء المقيمين في المدن ويعودون إليها في العطل والمناسبات.

تشكل الأبنية المشيدة قبل ١٩٥٠ نحو ١٠,٥٪ من مجموع المباني القائمة وقد نشطت حركة البناء في السبعينات وحتى ١٩٨٥ حيث تراجعت قليلاً بسبب التضخم وتدني سعر صرف الليرة، إلا أن التراجع كان محدوداً بسبب أموال الاغتراب التي اكتسبت قيمة شرائية عالية في تلك الفترة والتي تم توظيفها في قطاع البناء.

تنتشر المساكن المستقلة في الريف اللبناني عامة، خلافاً للمدن حيث نجد الأبنية ذات المساكن المتعددة، وقد بدأت صورة الريف تتغير بهذا الاتجاه في الربع الأخير من القرن العشرين.

وفي قضاء النبطية تشكل المساكن المستقلة ٤٢٪ من المجموع وهي نسبة أعلى

١- وزارة الشؤون الاجتماعية و UNDP، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.

مما هو عليه الحال في لبنان ١٩,٢٪ بأكثر من الضعفين وذلك بسبب الطابع الريفي المهيمن في هذا القضاء، إذ يعيش ٥٨٪ من الأسر في شقق سكنية، بينما تبلغ هذه النسبة ٨٠,٤٪ في لبنان عامة.

٣-٢ أشكال الحيازة[1]:

يملك نحو ٧٧٪ من الأسر في قضاء النبطية مساكنهم وهي نسبة أعلى مما هو عليه الحال في لبنان عامة (٦٣,٧٪)، وهذا الفارق يعكس رغبة الأسر في التملك والاستقرار السكني، بينما تبلغ نسبة المستأجرين ٦,٢٪ وهي أدنى بكثير مما هي عليه الحال في لبنان عامة (٢٣,٣٪).

ويملك ٨٨,٦٪ من شاغلي المساكن المستقلة مساكنهم بينما تنخفض نسبة المستأجرين إلى ٢٪، أما شاغلو الشقق السكنية في النبطية فإن ٦٨,٣٪ منهم يملكون شققهم مقابل ٩,٥٪ من المستأجرين وهنالك ١٧,٤٪ يشغلون شققهم بطرق أخرى.

٣-٣ كثافة الإشغال[2]:

تعيش نسبة ٤,٣٪ من أسر القضاء في مسكن يتألف من غرفة واحدة و٢٠,٧٪ في غرفتين وهي نسبة أعلى مما هي عليه الحال في لبنان عامة (١٧٪) كما أن الأسر التي تعيش في ست غرف أو أكثر تشكل ٦,٢٪ بينما تصل هذه النسبة في لبنان إلى ١٠,١٪ وتكاد تكون نسبة الذين يعيشون في مساكن مقبولة ٢-٥ غرف هي عينها كما في لبنان عامة نحو ٦٨٪.

١- خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨ .

٢- المصدر السابق.

٣-٤ التجهيزات السكنية[1]:

تفتقر نسبة ٣,١٪ من المنازل في قضاء النبطية إلى شبكة المياه وهي نسبة قريبة لما هو عليه لبنان عامة ٤,٧٪، وتصل الشبكة العامة إلى ٩٠٪ من المنازل وبعضها يتصل إضافة إلى الشبكة ببئر ارتوازي (٤,٢٪) والباقي ٦,٩٪ تقريباً متصل بشبكة خاصة أو بئر ارتوازي.

أما الصرف الصحي فلا يزال يعتمد أساساً في هذا القضاء على الجورة الصحية ٧٨٪ تقريباً، وتصل شبكة المجاري العامة إلى ٢٠٪ فقط من المنازل بينما تبلغ هذه النسبة في لبنان (٦٠,٢٪).

لا شك أن قدرة الشباب على استئجار أو تملُّك المنازل لتأسيس أسرة جديدة هي محدودة للغاية نظراً لتدني الأجور وارتفاع الإيجارات بالمقابل، كما أن تملّك شقة أو منزل أصبح من الصعوبة بمكان لذلك وبسبب قانون الإيجارات السابق نجد أن العديد من الشقق لا تزال شاغرة وأن تراجعاً في قطاع البناء بدا ظاهراً في السنوات الأخيرة.

٣-٥ التعاونيات السكنية في القضاء[2]:

ليس للجمعيات التعاونية السكنية أية مشاريع تذكر، سيما وأن الريفيين يفضلون السكن في منازل مستقلة، أما في المدن فإن التعاونيات السكنية قد أسست للاستفادة من الإعفاءات المتعلقة بالرسوم والترخيص... الخ. ورغم الاهتمام من قبل المعنيين في التثقيف والإرشاد التعاوني فإن الأداء لا يزال دون المطلوب، كما أن القروض الميسرة غير متوافرة لذوي الدخل المحدود، والشروط التي تضعها مؤسسات الإسكان هي شروط مكلفة وأحياناً تعجيزية. والجمعيات المرخصة في هذا القضاء هي الآتية:

١- خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨ .

٢- وزارة الاسكان والتعاونيات، الجمعيات التعاونية وصناديق التعاضد في لبنان.

- تعاونية جبل عامل السكنية.
- الجمعية التعاونية السكنية لبلدة ميفدون وجوارها م.م.
- الجمعية التعاونية السكنية في الجنوب م.م.
- الجمعية التعاونية السكنية في حاروف الياسمين م.م.
- الجمعية التعاونية السكنية في الكفور الريف م.م.
- الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف للسكن في كفررمان م.م.
- الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف للسكن لمحافظة الجنوب.
- الجمعية التعاونية السكنية للإنماء في تول قضاء النبطية م.م.
- الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف للسكن في النبطية م.م.
- الجمعية التعاونية السكنية التضامن في تول.
- الجمعية التعاونية السكنية للإنماء في تول م.م.
- الجمعية التعاونية السكنية المنارة في تول م.م.

الفصل الرابع

أحوال المعيشة في قضاء النبطية

٤-١ الإطار العام:

صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦.

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، استناداً إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشراً، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. واستناداً إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف إلى أوضاع الأقضية اللبنانية في ما يختص بالمؤشرات المشار إليها، وبالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمالي الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس (وثلاث) فئات من أحوال المعيشة، على النحو الآتي: منخفضة جداً، ومنخفضة (مجموعهما يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جداً (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

إن منهجية هذه الدراسة، والنتائج التفصيلية معروضة في الدراسة التي صدرت عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة، وهي متوفرة للراغب في الاطلاع عليها.

إلا أننا في إطار الدراسة الحالية، سوف نقتصر على عرض ابرز النتائج في ما يختص بقضاء النبطية، وبالمقارنة مع المؤشرات نفسها على صعيد محافظة النبطية ولبنان، والترتيب العام لقضاء النبطية ضمن مجموع الأقضية اللبنانية.

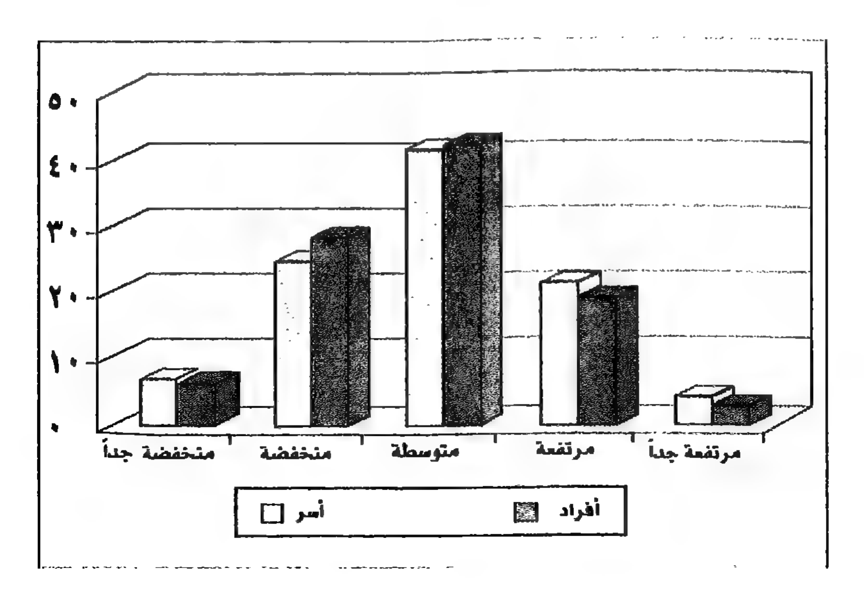
وقد بينت الدراسة ما يأتي: على صعيد لبنان بأسره، تبين أن ٣٢,١٪ من الأسر المقيمة في لبنان (و٣٥,٢٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٧,١٪ من الأسر (و٦,٨٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥٪ من الأسر (و٢٨,٤٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١,٦٪ من الأسر (و٤٢,٢٪ من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤٪ من الأسر (و٢٢,٦٪ من الأفراد)، منها ٢١,٩٪ من الأسر (و١٩,٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٤,٥٪ من الأسر (و٣,٢٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - لبنان

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	١٠.١	١٥.٨	٢٦.٥	٣٠.٣	١٧.٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠	٥.٥٠	٦٥.٩	١٠.٣	٨.٢٨	١٠٠
التعليم	١٦.٦	١٦.٢	٣١.٣	١٦.٨	١٩.١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩.٤	٣٢.٤	٢٢.٤	١٦.٣	٨.٥٤	١٠٠
دليل احوال المعيشة						
أسر	٧.٠٩	٢٥	٤١.٦	٢١.٩	٤.٥١	١٠٠
أفراد	٦.٨٢	٢٨.٤	٤٢.٢	١٩.٣	٣.٢٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - ٪ للأسر والأفراد، لبنان



٤-٢ قضاء النبطية في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة:

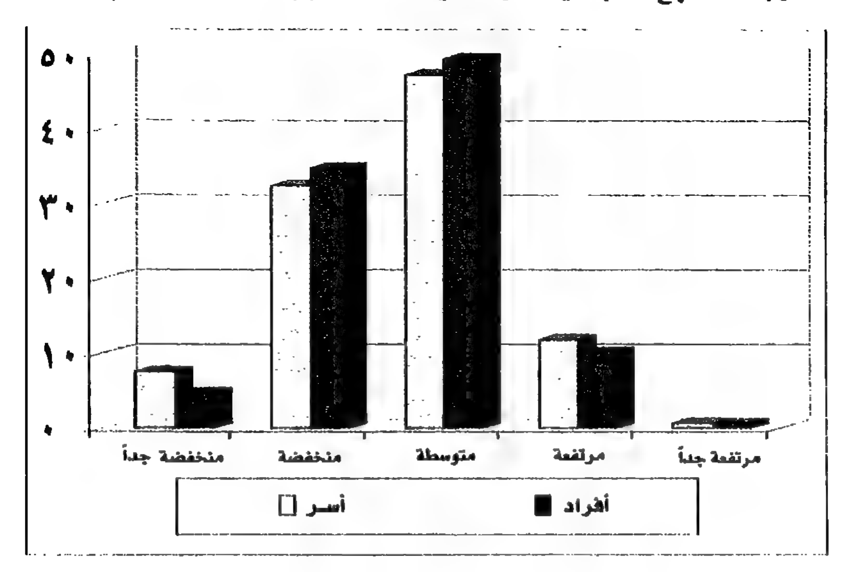
أما بالنسبة للنبطية، فقد أتت النتائج لتبين أن ٤٠,١٪ من الأسر المقيمة في قضاء النبطية (و٣٩,٧٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٧,٦٪ من الأسر (و٤,٨٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٣٢,٥٪ من الأسر (و٣٤,٩٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٤٧,٤٪ من الأسر (و٤٩,٦٪ من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ١٢,٦٪ من الأسر (و١٠,٨٪ من الأفراد)، منها ١١,٩٪ من الأسر (و١٠,٢٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٠,٧٪ من الأسر (و٠,٦٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - قضاء النبطية

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	٦٫٩	١٧٫٧	٣٣٫٢	٣٥	٧٫٢	١٠٠
المياه والصرف الصحي	٧٫١	١٫٣	٧٩٫٥	٩٫٨	٢٫٣	١٠٠
التعليم	١٩٫٩	٢١	٣٤٫٣	١٣٫٥	١١٫٣	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٢٢٫٧	٢٩٫٣	٣٢٫٩	١١	٤٫٢	١٠٠
دليل احوال المعيشة						
أسر	٧٫٦	٣٢٫٥	٤٧٫٤	١١٫٩	٠٫٧	١٠٠
أفراد	٤٫٨	٣٤٫٩	٤٩٫٦	١٠٫٢	٠٫٦	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - % للأسر والأفراد، قضاء النبطية



ويتبين من المقارنة الأولية، الاختلاف الكبير في التكوين الاجتماعي لقضاء النبطية، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة. الملفت للنظر هنا هو النسبة المنخفضة للأفراد بالنسبة لدليل أحوال المعيشة في قضاء النبطية (٨,٤٪) بالمقارنة مع المتوسط الوطني (٦,٨٢٪). إن النسبة المرتفعة من الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب التاسع بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول الآتي:

ترتيب الأقضية اللبنانية حسب ٪ للأسر المحرومة من إجمالي المقيمين في القضاء

القضاء	متدنية	متوسطة	عاليه	مجموع
١.بنت جبيل	٦٧.٢	٢٨.٥	٤.٢٤	١٠٠
٢.الهرمل	٦٥.٩	٢٨.٦	٥.٥٨	١٠٠
٣. عكار	٦٣.٣	٢٩.١	٧.٥٩	١٠٠
٤. مرجعيون	٦٠	٣٢.٣	٧.٦٣	١٠٠
٥.المنيه- الضنية	٥٤.٢	٣٩.٣	٦.٥١	١٠٠
٦. بعلبك	٤٩.٢	٤٠.١	١٠.٧	١٠٠
٧. صور	٤٥	٤١	١٤	١٠٠
٨. حاصبيا	٤١.٥	٤٨.٤	١٠.١	١٠٠
٩.النبطية	٤٠	٤٧.٤	١٢.٦	١٠٠
١٠. راشيا	٣٩.٥	٥١.٩	٨.٦٦	١٠٠
١١. جزين	٣٥.٧	٤٩.٨	١٤.٥	١٠٠
١٢. طرابلس	٣٤.٩	٣٨.٢	٢٦.٩	١٠٠
١٣. بشري	٣٤.٨	٤٥.٤	١٩.٨	١٠٠
١٤.البترون	٣٤.٢	٤٥	٢٠.٨	١٠٠
كل لبنان	٣٢.١	٤١.٦	٢٦.٤	١٠٠
١٥. بعبدا	٣١.٦	٤٢.٢	٢٦.١	١٠٠
١٦.الشوف	٣١	٥٠	١٩	١٠٠
١٧.البقاع الغربي	٣٠.٧	٥٣.٦	١٥.٨	١٠٠
١٨. جبيل	٣٠.١	٤٦.٧	٢٣.٢	١٠٠
١٩. زغرتا	٢٩.٧	٤٣	٢٧.٣	١٠٠
٢٠. صيدا	٢٩.٧	٤٧.٢	٢٣	١٠٠
٢١. زحله	٢٨.٩	٤٥.٣	٢٥.٨	١٠٠
٢٢.الكورة	٢٧	٤٤.٧	٢٨.٣	١٠٠
٢٣. عاليه	٢٥	٤٥.٦	٢٩.٣	١٠٠
٢٤.المتن	١٩.٧	٤٣.٩	٣٦.٤	١٠٠
٢٥. بيروت	١٨.٤	٣٨.٧	٤٣	١٠٠
٢٦. كسروان	١٣.٥	٣٨.٣	٤٨.٢	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

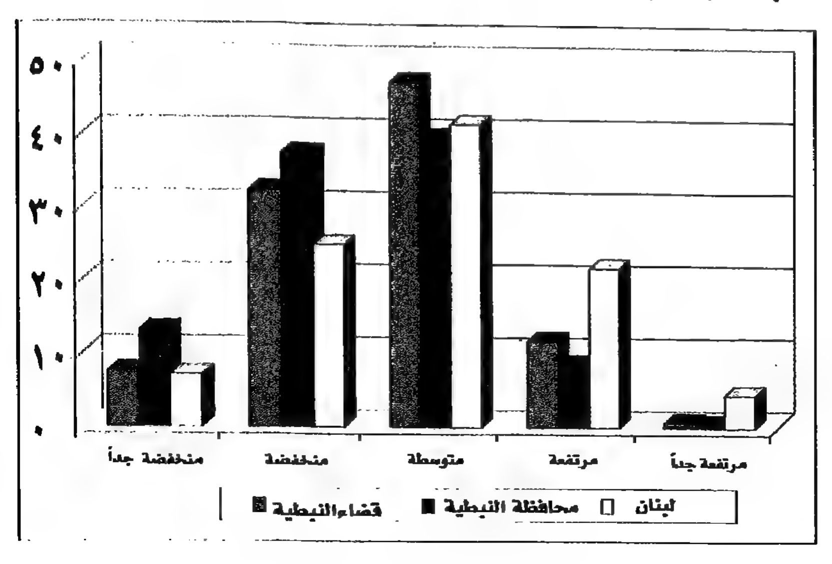
ولدى مقارنة توزع الأسر في قضاء النبطية حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزع على الصعيد الوطني، وعلى صعيد محافظة النبطية، يتبين ما يأتي:

مقارنة دليل أحوال المعيشة (٪ أسر) في قضاء النبطية مع محافظة النبطية والمعدل الوطني

دليل احوال المعيشة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
قضاء النبطية	٧،٦	٣٢،٥	٤٧،٤	١١،٩	٠،٧	١٠٠
محافظة النبطية	١٣،٣	٣٧،٦	٣٩،٨	٨،٧	٠،٥	١٠٠
لبنان	٧،١	٢٥	٤١،٦	٢١،٩	٤،٥	١٠٠

إن نسبة الحرمان العامة في قضاء النبطية (١، ٤٠٪) هي أكثر من النسبة على الصعيد الوطني (١، ٣٢٪) بشكل ملحوظ، بينما هي اقل بفارق نسبي اكبر من النسبة على مستوى محافظة النبطية (٩، ٥٠٪). ولكن ما هو أكثر أهمية هو أن نسبة من يعيشون في حالة حرمان شديد (فئة أحوال المعيشة منخفضة جداً) في قضاء النبطية (٦، ٧٪) من المقيمين في القضاء، تتساوى تقريباً مع النسبة على المستوى الوطني (١، ٧٪)، في حين أن هذه النسبة تبلغ نحو الضعف (٣، ١٢٪) في محافظة النبطية.

نسب الأسر حسب فئات أحوال المعيشة في قضاء النبطية والشمال ولبنان



٤-٣ حصة قضاء النبطية من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان:

من جهة أخرى، وأخذاً بالاعتبار عدد السكان الفعلي، يتبين أن حصة قضاء النبطية من العدد الإجمالي للسكان المحرومين في لبنان تبلغ ٣,٢٤٪، في حين أن حصة القضاء من السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المتوسطة تبلغ ٣,٤٩٪، و٤١,١٪ من إجمالي السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المرتفعة. وهذا الواقع يجعل من قضاء النبطية يأتي في الترتيب الثالث عشر بين الأقضية اللبنانية كلها لجهة حصته من إجمالي المحرومين في لبنان.

الأقضية اللبنانية مرتبة حسب حصتها من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان (% من السكان)

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١. عكار	١٢.٥	٣.٩٠	١.٤٦	٦.٣٧
٢. بعبدا	١١.٨	١٢	١٢.٢	١٢
٣. طرابلس	٨.٢٤	٦.٦٠	٧.٢٤	٧.٣٢
٤. بعلبك	٧.٦٢	٤.٦٨	١.٧٣	٥.٠٥
٥. بيروت	٧.١٥	١٢.٨	٢٢.٩	١٣.١
٦. المتن	٦.٣٠	١٣	١٨	١١.٨
٧. صور	٥.٧٣	٤.٠٢	٢.٠٧	٤.١٨
٨. المنيه- الضنية	٥.١٤	٢.٧٢	٠.٦٣	٣.١٠
٩. صيدا	٣.٩٤	٥.١٠	٤.٠١	٤.٤٥
١٠. الشوف	٣.٥٣	٤.٧١	٢.٨٤	٣.٨٧
١١. زحله	٣.٤٢	٤.٤٥	٤.٠٤	٤
١٢. بنت جبيل	٣.٣٧	١.٠٩	٠.٢٢	١.٦٩
١٣. النبطية	٣.٣٤	٣.٤٩	١.٤١	٢.٩٧
١٤. الهرمل	٢.٤٦	٠.٨٠	٠.٢٣	١.٢٥
١٥. عاليه	٢.٣٥	٣.٦٣	٣.٧٨	٣.٢١
١٦. مرجعيون	٢.١٩	١.٠٧	٠.٤١	١.٣١
١٧. جبيل	١.٨٥	٢.٢٦	١.٧٧	٢.٠١
١٨. البقاع الغربي	١.٦٢	٢.٣١	١.١٠	١.٧٩
١٩. كسروان	١.٣٨	٣.٨٧	٨.١٩	٣.٩٧
٢٠. زغرتا	١.٣٥	١.٦٧	١.٧٣	١.٥٧
٢١. الكوره	١.١٦	١.٦٩	١.٨١	١.٥٣
٢٢. البترون	١.٠٧	١.٢٢	١	١.١٢
٢٣. راشيا	٠.٨٧	٠.٩٥	٠.٢٥	٠.٧٧
٢٤. حاصبيا	٠.٧٥	٠.٧٣	٠.٢٣	٠.٦٣
٢٥. بشري	٠.٥٢	٠.٦٢	٠.٤٣	٠.٥٤
٢٦. جزين	٠.٤١	٠.٦٠	٠.٣٢	٠.٤٧
كل لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

أما إذا اعتمدنا التصنيف الخماسي، فيتبين أن قضاء النبطية وحده، يحتوي على ٢,١٪ من العدد الإجمالي للسكان الفقراء جداً، ونحو ربع حصة محافظة النبطية من السكان المصنفين ضمن هذه الفئة.

حصة قضاء النبطية ومحافظة النبطية من العدد الإجمالي لكل من فئات أحوال المعيشة (٪ من السكان)

	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
قضاء النبطية	٢،١	٣،٦	٣،٥	١،٦	٠،٥	٣
محافظة النبطية	٩،٣	٩،٧	٦،٤	٢،٥	٠،٨	٦،٦
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٤-٤ الأوضاع المقارنة لقضاء النبطية في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل:

كما سبقت الإشارة، فإن خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة. إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضاً تحليلاً مقارناً لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة الآتية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه، توفر خدمات المياه والصرف الصحي، مؤشرات التعليم، ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول الآتي توزع الأسر في قضاء النبطية حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في محافظة النبطية ولبنان. إن النسب الواردة في الجدول هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميدان المحدد (٪ من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

توزع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (قضاء النبطية، محافظة النبطية، لبنان)

	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن						
قضاء النبطية	٦.٩	١٧.٧	٣٣.٢	٣٥	٧.٢	١٠٠
محافظة النبطية	٨.٨	١٨.٩	٣٢.٨	٣١.٧	٧.٩	١٠٠
لبنان	١٠.١	١٥.٨	١٦.٥	٣٠.٣	١٧.٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي						
قضاء النبطية	٧.١	١.٣	٧٩.٥	٩.٨	٢.٣	١٠٠
محافظة النبطية	١٩.٩	٤.٩	٦٨.٥	٥.٢	١.٥	١٠٠
لبنان	١٠	٥.٥	٦٥.٩	١٠.٢	٨.٤	١٠٠
التعليم						
قضاء النبطية	١٩.٩	٢١	٣٤.٣	١٣.٥	١١.٣	١٠٠
محافظة النبطية	٢٥.٦	٢٠	٣١.٤	١٣.٣	٩.٧	١٠٠
لبنان	١٦.٦	١٦.٢	٣١.٣	١٦.٨	١٩.١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل						
قضاء النبطية	٢٢.٧	٢٩.٣	٣٢.٩	١١	٤.٢	١٠٠
محافظة النبطية	٢٨.٨	٢٩	٢٩	٨.٥	٤.٧	١٠٠
لبنان	١٩.٤	٢٣.٤	٣٢.٤	١٦.٣	٨.٥	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

واستناداً إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو الآتي:

أولاً. **المسكن**: يتكون دليل المسكن من ثلاثة مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسية للتدفئة. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نحو ٢٦٪ من الأسر على المستوى الوطني تعيش في ظروف سكن متدنية النوعية، ومن أصل هؤلاء ١٠٪ يعيشون في ظروف متدنية جداً. ويبين الجدول أعلاه أن هذه النسب في محافظة النبطية لا تزيد سوى قليلاً عن النسب الوطنية (٢٧,٧٪ و٨,٨٪)، في حين أن وضع قضاء النبطية على هذا

الصعيد افضل بقليل إذ تبلغ النسب المقابلة ٢٤,٦٪ و٦,٩٪.

ثانياً، **المياه والصرف الصحي**: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاثة مؤشرات أيضاً هي: الاتصال بشبكة مياه للاستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الاتصال بشبكة صرف صحي. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥,٥٪ من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة فيما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠٪ تعيش في وضعية سيئة جداً. وما يلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (نحو ٦٦٪ من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموما من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الاجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء.

ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطى، ٦٨,٥٪ من الأسر في محافظة النبطية، و٧٩,٥٪ من الأسر في قضاء النبطية. وهي نسب متقاربة كما هو واضح على المستوى الوطني ومستوى المحافظة. بينما وضع القضاء على هذا الصعيد أفضل بشكل ملحوظ. والاختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث إن نسبة ٧,١٪ من الأسر في قضاء النبطية تعتبر محرومة جداً من خدمات المياه والصرف الصحي، في حين أن هذه النسبة تبلغ ١٩,٩٪ في محافظة النبطية و١٠٪ في لبنان. كما أن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه والصرف الصحي في قضاء النبطية بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٢,٣٪ من الأسر، ونحو ١,٥٪ في محافظة النبطية مقابل ٨,٤٪ على المستوى الوطني. ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان المناطقي فيما يختص توفر المياه والصرف الصحي في قضاء النبطية، افضل بالمقارنة مع محافظة النبطية، وبالمتوسط الوطني على حد سواء.

ثالثاً، **دليل التعليم**: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الالتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. واستناداً إلى هذا الدليل

والعتبات الخاصة بمؤشراته، تبين أن نحو ٣٣٪ من الأسر المقيمة في لبنان، هي في وضعية حرمان لجهة حقوقها التعليمية، وأن نصف هذه النسبة تقريباً هي في وضعية حرمان شديد. ويتميز توزع الأسر في ميدان التعليم، بالنسب المهمة للفئتين الطرفيتين المنخفضة جداً (١٦,٦٪)، والمرتفعة جداً (١٩,١٪)، مما يشير إلى درجة تفاوت هامة جداً في هذا الميدان، مقارنة بالميادين الأخرى. إن نسب الأسر المحرومة في ميدان التعليم في محافظة النبطية تزيد عن المعدل الوطني بشكل محسوس (٤٥,٦٪ من الأسر، من أصلها ٢٥,٦٪ ضمن فئة منخفضة جداً)، إلا أن هذه النسب افضل بقليل في قضاء النبطية حيث إن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم تبلغ ٤٠,٩٪ من الأسر المقيمة في القضاء، ومن أصلها نسبة ١٩,٩٪ تعتبر محرومة جداً. (في مكان آخر من هذه الدراسة، سيجري تناول مؤشرات التعليم والأمية بشكل أكثر تفصيلاً).

رابعاً. **مؤشرات متصلة بالدخل:** يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاثة مؤشرات هي الآتية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الاقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة). واستناداً إلى دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان أن نحو ٤٢,٨٪ من الأسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و١٩,٤٪ من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل. أما في محافظة النبطية، فإن هذه النسب تبلغ ٥٧,٨٪ (دون العتبة) منهم ٢٨,٨٪ ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جداً. وتبلغ النسب المقابلة لقضاء النبطية ٥٢٪ و٢٢,٧٪.

وما يلفت النظر في وضعية دليل المؤشرات الأربعة في قضاء النبطية، هو أن نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة جداً هي الأعلى في فئة المؤشرات المتصلة بالدخل، مما يشير إلى التدني الشديد في مستوى المداخيل في هذا القضاء. وفي كل حال، فقد بينت دراسة أخرى صادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، هي الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان في عام ١٩٩٧، أن قضاء

النبطية يسجل معدل دخل فردي متدنياً في لبنان، وهو ما ستجري الإشارة إليه في أمكنة أخرى من هذه الدراسة.

٤-٥ على سبيل الخلاصة :

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان أن قضاء النبطية هو أحد الأقضية الطرفية المتوسطة الحرمان في لبنان. ويتفاوت ترتيب قضاء النبطية مقارنة بالأقضية الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد. ويأتي هذا القضاء في الترتيب التاسع حسب دليل أحوال المعيشة العام والمؤشرات المتصلة بالدخل. إلا أنه يراوح بين الترتيب الحادي عشر والتاسع عشر في الميادين الأخرى.

ترتيب قضاء النبطية حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرماناً

	دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
ترتيب قضاء النبطية	٩	١٢	١٩	١١	٩
القضاء الأكثر حرماناً	بنت جبيل	بعبدا	بنت جبيل	عكار	الهرمل
القضاء الأقل حرماناً	كسروان	جزين	بيروت	كسروان	كسروان

الفصل الخامس

التعليم والمنشآت التعليمية

٥-١ التعليم ومستوياته[1]:

تبلغ نسبة الأمية في قضاء النبطية ١٥,٤٧٪ وهي أعلى مما هو عليه في لبنان عامة ١٣,٦٪ من السكان بعمر ١٠ سنوات وأكثر. والأمية أكثر ارتفاعاً بين الإناث ٢١,٥٪ عما هي عليه بين الذكور ٨,٩٪.

كما يلاحظ تدني نسبة الذين حصّلوا تعليماً عالياً في هذا القضاء إذ يشكل من حصّلوا التعليم الثانوي ١١٪ مقابل ١٤,٣٪ في لبنان عامة ومن أنهوا المستوى الجامعي ٣,٢٪ مقابل ٦,٧٪ في لبنان. وتتقارب نسب الذكور والإناث في المستوى الثانوي في قضاء النبطية ويتفوق الذكور في المستوى الجامعي ٤,٢٪ مقابل ٢,٥٪ للإناث.

يتساوى تقريباً عدد الذين يتابعون الدراسة في هذا القضاء من الذكور والإناث، إنما يتفوق عدد النساء اعتباراً من المستوى المتوسط وما فوق وذلك بسبب تسرب الذكور نحو سوق العمل، أما الذين يتابعون تحصيلهم الجامعي فيشكلون ٦,٢٪ من مجموع الذين يتابعون الدراسة، وهي نسبة أدنى مما هو عليه الحال في لبنان (٨,٤٪).

٥-٢ التسرب المدرسي:

يبدأ التسرب المدرسي عادة في العاشرة من العمر أو عند التحول من المرحلة الابتدائية إلى المتوسطة، ولا يعتبر تسرباً مدرسياً الانصراف إلى العمل في

١- وزارة الشؤون الاجتماعية و UNDP، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.

الثـامـنة عشــرة لذلـك سنحــاول قراءة التسرب المدرسي للفئة العمرية ١٠-١٧.

التسرب المدرسي في قضاء النبطية للذكور بعمر ١٠-١٧ عام ١٩٩٤-١٩٩٦[١]

الفئة العمرية	لم يذهب الى المدرسة ابدا	لم يتابع الدراسة وسبق له المتابعة	يتابع الدراسة حاليا	المجموع
١٠-١٧	١٠٥	١٤٣٤	٦٢٤٧	٧٧٨٦
٪	٪١،٣	٪١٨،٥	٪٨٠،٢	١٠٠

يتبين من الجدول أعلاه أن التسرب المدرسي يطال ١٨,٥٪ من الذين هم بعمر ١٠-١٧، وإذا أضيف إليهم من لم يدخلوا المدرسة أبداً أصبحت نسبة من هم خارج المدرسة من هذه الفئة العمرية ١٩,٨٪.

تبلغ نسبة الفتيات اللواتي لم يدخلن المدرسة ١٪ للفئة العمرية ١٠-١٧ كما أن(١٧) اللواتي يتسربن خلال الدراسة يشكلن ٨٪ وبذلك تصبح نسبة من هن خارج المدرسة من هذه الفئة العمرية ٩٪ فقط. كما تجدر الإشارة إلى أن تسربهن يتم بشكل أساسي ابتداء من عمر ١٥ وما فوق أي عند بدء طلبهن للزواج، أو عند موجهة صعوبة انتقالهن إلى مدارس ثانوية خارج القرى.

٥-٣ المدارس والتلاميذ[٢]:

بلغ مجموع المدارس العاملة على اختلاف مستوياتها في قضاء النبطية ٨٣ مدرسة منها ٤٧ مدرسة رسمية (٥٦٪)، والباقي ١٩ مدرسة خاصة و١٧ مدرسة خاصة مجانية.

تسود اللغة الفرنسية في التعليم الرسمي فمن أصل ٤٧ مدرسة رسمية هنالك ٣٦ مدرسة تعتمد الفرنسية و٣ فقط تدرس الإنكليزية و٨ مدارس تعتمد اللغتين معاً. والأمر نفسه في القطاع الخاص حيث نجد ٧ مدارس تدرس بالفرنسية

١- وزارة الشؤون الاجتماعية و UNDP، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.
٢- محفوظات المنطقة التربوية، الجنوب.

ومدرسة واحدة بالإنكليزية و١١ مدرسة تعتمد اللغتين.

أما في التعليم الخاص المجاني فلا تجد أي مدرسة تدّرس بالإنكليزية وهناك ٦ مدارس تعتمد الفرنسية و١١ مدرسة تعتمد اللغتين معاً. وهكذا تبقى الغلبة للغة الفرنسية في هذا القضاء.

يستقبل التعليم الرسمي ٤٨,٢٪ من التلاميذ في قضاء النبطية ويستقبل التعليم الخاص المجاني ١٣,٥٪ من التلاميذ وهو مدعوم من الخزينة العامة

٤٩ مدرسة بالفرنسية	٤ مدارس بالانكليزية	٣٠ مدرسة باللغتين معاً

كما هو معلوم، فيكون نصيب التعليم الخاص غير المجاني ٣٨,٢٪ من تلاميذ القضاء وهذا يعني غلبة القطاع العام التعليمي على القطاع الخاص.

ويتوزع تلاميذ القضاء على المراحل التعليمية كما يأتي:

- ١٩,٢٪ في المرحلة قبل الابتدائية.
- ٤٨,٥٪ في المرحلة الابتدائية.
- ٢٥,٤٪ في المرحلة المتوسطة.
- ٧٪ في المرحلة الثانوية وهذه النسبة هي منخفضة قياساً على المتوسط العام في لبنان.

٥-٤ التجهيزات المدرسية[1]:

يتناسب عدد التلاميذ مع عدد الغرف المخصصة للتدريس (١٨ تلميذاً لكل صف) في المدارس الرسمية لقضاء النبطية حسب إحصاء عام ١٩٩٧، لكن هنالك ٢٥٪ من الغرف تستوجب إصلاحات وصيانة.

يفتقر أكثر من نصف مدارس هذا القضاء إلى المكتبة وقاعات التحضير والنشاطات، كما تفتقر هذه المدارس في غالبيتها العظمى إلى المختبرات

[1] المركز التربوي للبحوث والإنماء، وزارة التربية.

وقاعات الرسم والمشاغل والمستودعات، أما المكاتب الإدارية وغرف الأساتذة فهي متوفرة ولائقة بشكل عام ما عدا بضعة منها. كما أن الأماكن الملحقة والملاعب مقبولة أوضاعها عدا المراحيض حيث باتت نسبة ١٠٪ منها غير صالحة إطلاقاً و٤٠٪ تفترض أعمال صيانة واصلاح.

٥-٥- التعليم المهني[1]:

يوجد في قضاء النبطية مدرسة مهنية واحدة هي مدرسة النبطية الفنية العالية وقد بلغ عدد تلامذتها ٥١٢ تلميذاً عام ١٩٩٨ كما أنه يوجد أيضاً ٣ مهنيات خاصة بلغ عدد تلامذتها ذات العام ٤٢٤ تلميذاً يتوزعون على مختلف الاختصاصات وأهمها: الكهرباء، السكرتاريا، الإلكترونيك، الميكانيك، التجارة والكمبيوتر.

٥-٦ التعليم الجامعي:

للجامعة اللبنانية فرعان في مدينة النبطية هما:

- فرع إدارة الأعمال والاقتصاد (شعبة) ويضم ٣٢٩ طالباً عام ١٩٩٩.

- فرع كلية العلوم بأقسامه: رياضيات، فيزياء، معلوماتية، بيولوجيا وكيمياء. وضم ما مجموعه ٢٥٠ طالباً في العام ١٩٩٩.

[1] المركز التربوي للبحوث والإنماء، وزارة التربية، دليل التعليم المهني والتقني، ١٩٩٧ - ١٩٩٨.

الفصل السادس

الموارد الطبيعية

٦-١ الأرض[1]:

تبلغ مساحة قضاء النبطية ٣٠٢٩٦ هكتاراً، وتقدر الأراضي المزروعة فيه بالثلث تقريباً، والأراضي القابلة للاستصلاح بنحو ٢٧٠٠ هكتار، وتقدر مساحة المراعي ١٥٩٩٤ هكتاراً، وتدرج ضمن هذا التصنيف الأراضي غير الصالحة للزراعة.

٦-٢ الأحراج:

تقدر مساحة الثروة الحرجية بنحو ٢٤٠٠هكتار من الغابات تضم الأراضي المهجورة التي غطتها شجيرات أو كساء نباتي كثيف، وتغلب في هذه الغابات أشجار السنديان والملول والسرو.

٦-٣ المياه:

لا يستفيد قضاء النبطية من مشروع الليطاني، كما أن مشروع إقامة سد في منطقة كفردجال لاستغلال مياه النهر من أجل الري لا يزال مشروعاً معلقاً، وتساهم الآبار الارتوازية البالغ عددها ٢٢ بئراً في تأمين مياه الشفة للقضاء إضافة إلى مياه نبع الطاسة التي تغذي اثنتي عشرة قرية وقسماً من مدينة النبطية، كما أن هنالك العديد من الآبار الارتوازية التي تروي الزراعات في الملكيات الخاصة.

١- رشاد الموسوي، جغرافية لبنان، ط، ١٩٨٢ .

توقف العمل في مقالع الصخور التي كانت تعمل في مزرعة شلبعل وفي عين قانا وحومين الفوقا. وهي المقالع الوحيدة التي كانت عاملة في هذا القضاء.

والجدير بالذكر أن جميع قرى قضاء النبطية قد أنجزت فيها عمليات المسح العقاري.

الفصل السابع

القطاعات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي

السمات العامة للمؤسسات الإنتاجية[1]:

بلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في قضاء النبطية ٥٣٧١ مؤسسة عدا الإدارات العامة والمؤسسات العاملة في زراعة الأرض.

ومن بين هذه المؤسسات هنالك ٣٤ مؤسسة كبيرة تستخدم أكثر من ١٩ عاملاً أما المؤسسات الصغيرة التي تستخدم أقل من خمسة عمال تشكل نسبة ٩١,٦٪.

ويغلب على هذه المؤسسات الطابع الفردي، فهنالك ٩٣,٥٪ فيها مؤسسات منفردة، أي ليس لها فروع كما أنها ليست فرعاً تابعاً. وهنالك ٨٩,٥٪ منها مؤسسات فردية من حيث الشكل القانوني والباقي شركات مختلفة.

تعمل أعلى نسبة من المؤسسات في تجارة المفرق ٤٠,٨٪ كمحالّ السمانة وبيع الألبسة والأدوات المنزلية... تليها نسبة ٤,٥٪ تعمل في بيع وصيانة المركبات ذات المحركات على اختلافها.

نشط تأسيس المؤسسات في هذا القضاء بعد وقف النزاع المسلح وعودة الهدوء إلى البلاد حتى بلغت نسبة المؤسسات التي أنشئت ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٦ ما نسبته ٤٧,٨٪ من مجموع المؤسسات الإنتاجية في هذا القضاء.

٧-١ الزراعة[2]:

تشكل الأراضي المزروعة في قضاء النبطية نحو ثلث مساحة القضاء والبالغة

١- الاحصاء الزراعي، البحث حول القرى، وزارة الزراعة والفاو، ١٩٩٧.

2-Gauthier et Baz, Ministere de service L'agriculture, Tome I et II, Aspect general de L'agriculture libanais.

٣٠٢٩٦ هكتاراً ومنها ٨٩٦٨ هكتاراً زراعات بعلية و١٤٣٩ هكتاراً زراعات مروية و٢٢ هكتاراً زراعات محمية.

تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون ٢٣٨٠ هكتاراً وهنالك ٩٨٠ هكتاراً مزروعة بالحمضيات في المناطق المنخفضة من القضاء. وتقدر المساحة المزروعة بالكرمة ٣٣٠ هكتاراً وهنالك ١٣٩٠ هكتاراً من الأشجار المثمرة و٣٤١٠ هكتارات من اللوزيات.

أما زراعة الخضار فهي أقل ازدهاراً من المناطق الساحلية وذلك بسبب قلة مياه الري، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالنجيليات ٢٠٢٠ هكتاراً والقرنيات ١٧٠ هكتاراً والخضار والأبصال ٦٩٠ هكتاراً وهنالك ١٠٥٠ هكتاراً للزراعة الصناعية وبشكل خاص زراعة التبغ والتنباك.

وتتم تربية المواشي والدواجن في هذا القضاء حيث نجد ١٨١٨ رأساً من الأبقار و٤٥٧٥ رأساً من الأغنام و١٣٥٢٥ رأساً من الماعز. أما عدد الطيور والدواجن فيقدر بـ١١٤ ألف طير.

وتنتشر تربية النحل في بعض القرى.

يستلف المزارعون المواد الزراعية من الشركات لا سيما الأدوية والأعلاف على نطاق ضيق وبعلاقة مباشرة مع الشركات وتدفع المستحقات في المواسم أو عند بيع الدواجن، ولكن المبالغ المسموح استدانتها محدودة جداً.

زراعة التبغ:

تعتبر منطقة النبطية من المناطق التبغية وذلك نظراً لعدد المزارعين المرخص لهم والبالغ ٥٠٠٠ مزارع تقريباً، أما المساحة المسموح لهم بزراعتها فتبلغ ١٥ ألف دونم تقريباً.

ساعدت هذه الزراعة سابقاً بعض العائلات على تحسين أحوالها المعيشية، وكونت ثروات لدى البعض الآخر، ومع بداية الأحداث أخذت هذه الزراعة

بالتراجع لمصلحة إنشاء الخيم الزراعية البلاستيكية صاحبة المردود السريع والمتعدد المواسم خلال السنة، إذا ما قورن بمردود زراعة التبغ وموسمه الوحيد سنوياً حيث إن دورة عمل المزارع تبدأ بتجهيز المشتل في شهر كانون الثاني من كل سنة ويسلم المحصول في شهر شباط من السنة الآتية.

ومع وقف الأحداث أخذت هذه الزراعة تعود إلى سابق عهدها وإن لم يكن بالشكل الذي كانت عليه وذلك بسبب تحديد سقف الإنتاج من قبل وزارة المالية والذي حددته بخمسة ملايين كلغ سنوياً في كل المناطق الجنوبية.

فلو أخذنا محصول عام ٩٨ في قضاء النبطية لوجدنا المساحات المرخص بزراعتها تسعة آلاف دونم أنتجت نحو ٩٠٠ ألف كلغ، أي ما متوسطه ١٠٠كلغ للدونم الواحد، وهو السقف المحدد أيضاً من وزارة المالية. وبلغ عدد المزارعين ٢٣٥٠، والسعر الوسطي للكلغ التشجيعي ١١٥٠٠ ليرة لبنانية. إضافة إلى ذلك أنتج المزارعون ٢٥٠٠كلغ بشكل مخالف للقانون حيث إنه لم يسمح لأصحابها البالغ عددهم ١٥٠ مزارعاً بالزراعة، إلا أن هذه الكمية قد تسلمتها إدارة حصر التبغ بسعر وسطي ٥٠٠٠ ل.ل. للكلغ الواحد. وهذا يشير إلى مدى الرغبة لدى الكثير من أبناء المنطقة بالعودة إلى هذه الزراعة التي تضمن إدارة حصر التبغ استلام محصولها، والتي تشكل المورد الزراعي الرئيسي بعد الكساد الذي تواجهه معظم الزراعات الأخرى، إنها زراعة عائلية يشارك فيها جميع أفراد العائلة دون استثناء.

الزراعة المحمية:

انتشرت الزراعة المحمية في السهول والقرى لهذا القضاء، وإذا كانت الإحصاءات غير متوفرة عن أعداد العاملين فيها، فإن ربع المستثمرين في هذه الزراعة هم من الموظفين أو المتقاعدين الذين اعتمدوا هذا الاستثمار لتحسين مداخيلهم، والمزارعون عامة يشكون من ارتفاع أسعار البذور والأسمدة وتدني أسعار البيع وعدم تصريف الإنتاج. كما اشتكوا من ارتفاع سعر الفائدة في المصارف التجارية التي يلجأون إليها

مضطرين وطالبوا بتنشيط مصرف التسليف الزراعي.

أهم أمراض الحمضيات هي:

- الحشرة القشرية الشمعية (البطليموس).
- الدودة الخياطة.
- بق دقيقي.
- جرب الحمضيات.

أمراض البندورة: لفحة مبكرة أو متأخرة، بياض دقيقي، عفن رمادي، ذبول ڤيدزاريوم.

الزيتون: عين الطاووس، التعين.

التبغ: المن.

إن أكثر الأدوية استعمالاً هي: لانيس (مبيدات للحشرات)، باركو، فوكسي.

أمراض المواشي والطيور والدواجن:

المواشي: الحمى المالطية والقلاعية والجمرية، الصفيرة والتهاب الدرّة والجدرة المائية.

الدجاج: الطاعون، سلمونيلا، الرشح والإسهال.

إن الأدوية الأكثر استعمالاً هي اللقاحات ضد الطاعون والغاميورا للدجاج Sulfa, Necomycin, Taylosim, Tetracyclinh

وتعاني الزراعة في قضاء النبطية كما في لبنان عامة من مشاكل لخصها المزارعون كما يأتي:

ارتفاع كلفة الإنتاج مما يحرمهم القدرة على منافسة الإنتاج الخارجي.

- عدم توفر زراعات بديلة للزراعات غير المربحة.

- غياب دراسات للسوق الاستهلاكي والعرض والطلب لحماية المنتوجات من الكساد والذي يطال ثلثي الإنتاج.

- إقفال الأسواق الخارجية بوجه الإنتاج اللبناني، وعدم تصنيع الفائض.

- عدم تطبيق الرزنامة الزراعية.

- عدم مراقبة الأدوية والأسمدة من قبل السلطات المعنية لجهة الأسعار والنوعية.

- عدم وجود تسهيلات مخبرية للتربة وغيرها بمتناول المزارعين والمرشدين.

التعاونيات الزراعية[1]:

بعض التعاونيات الزراعية في الجنوب ناشط وفعال، إلا أن بعضها لا يلتزم بقوانين العمل التعاوني، كاحتساب الأرباح وتوزيعها على الأعضاء، وغالبا ما يختصر رئيس مجلس الإدارة الهيئات المسؤولة في الجمعية، أما المساعدات السنوية الحكومية التي توزع على بعض الجمعيات فهي تراوح بين ٥ و١٠ ملايين ل.ل. لكل منها، وصرفها لا يخضع لأية رقابة جدية، كما أن التوزيع يخضع لاعتبارات متعددة. وهكذا تبدو التعاونيات وكأنها في خدمة الأفراد لا الجماعات. تبذل إدارة التعاون في الجنوب مجهوداً خاصاً في تدريب أعضاء التعاونيات، إلا أن المردود يبقى محدوداً، وأضعف من أن يستنهض الحركة التعاونية لأسباب متعددة، والتعاونيات المرخصة في القضاء هي الآتية:

- الجمعية التعاونية الزراعية في القصيبة وجوارها م.م.

- الجمعية التعاونية الزراعية في عدشيت وجوارها.

١- وزارة الاسكان والتعاونيات، الجمعيات التعاونية وصناديق التعاضد في لبنان، ١٩٩٨.

- الجمعية التعاونية الزراعية في حومين التحتا.
- الجمعية التعاونية الزراعية لبلدة ميفدون وجوارها م.م.
- الجمعية التعاونية الزراعية في الدوير م.م.
- الجمعية التعاونية الزراعية في عين قانا م.م.
- الجمعية التعاونية للزراعات المحمية في النبطية.
- الجمعية التعاونية الزراعية في يحمر وجوارها.
- الجمعية التعاونية الزراعية في كفر رمان م.م.
- الجمعية التعاونية لتوضيب وتعليب المنتجات الزراعية في الجنوب م.م.
- الجمعية التعاونية الزراعية لبلدات عبا-الدوير-حاروف م.م.
- الجمعية التعاونية الزراعية في جرجوع.
- الجمعية التعاونية لإنتاج الشتول والنصوب في جبشيت.
- الجمعية التعاونية للإرشاد الزراعي في الدوير.
- الجمعية التعاونية لمربي النحل في منطقة النبطية.
- الجمعية التعاونية لتربية الأبقار والمواشي والدواجن وتصنيع منتوجاتها في منطقة النبطية.
- الجمعية التعاونية الحرفية لصناعة الأحذية في كفر صير.
- الجمعية التعاونية لنحّالي جبل عامل.
- الجمعية التعاونية الحرفية لأعضاء الجمعية التعاونية السكنية بقاء.

٧-٢ الصناعة[1]:

يعمل في قضاء النبطية ٥٥٣ مؤسسة صناعية حسب إحصاء ٩٤ منها ١١ مؤسسة (تستخدم أكثر من ١٠ عمال) و٤٥ مؤسسة (تستخدم ٥-١٠ عمال) والباقي مؤسسات صغيرة تستخدم أقل من ٥ عمال.

تعمل أعلى نسبة من هذه المؤسسات في المعادن المصنعة باستثناء الآلات والمعدات حيث نجد ١٣٦ مؤسسة. تأتي بعدها المؤسسات العاملة في المواد المنجمية غير المعدنية حيث نجد ٩١ مؤسسة لصناعة الرخام والبلاط وأحجار الباطون. وتزدهر صناعة الخشب والمفروشات وصناعة الأحذية (راجع الجدول الآتي).

من أهم المشكلات التي تعاني منها الصناعة الجنوبية عامة هي الشروط التعجيزية التي تفرضها المصارف للتسليف، فإذا كانت حصة الصناعة في لبنان هي ١٢,٧٪ من مجموع التسليفات عام ١٩٩٩ فإن حصة الجنوب بكامله لا تصل إلى ٠,٥٪ من المجموع.

وتتلخص مطالب الصناعيين بما يأتي:

- تأمين القروض الميسرة طويلة الأمد للصناعات المتوسطة والصغيرة.
- إعادة النظر برسوم الضمان وتخفيض رسم الكهرباء.
- تأمين مناطق صناعية بأسعار تشجيعية.
- تسهيلات وتخفيضات ضريبية.
- المساعدة في تصريف الإنتاج الزراعي.
- تشجيع وتسهيل الرخص للصناعات الحرفية في الريف الجنوبي.

١- وزارة الصناعة والنفط، المسح الصناعي في لبنان، ١٩٩٤.

توزع المؤسسات الصناعية حسب قطاع النشاط والحجم - قضاء النبطية[1]

الرقم	القطاع	٤ عمال وما دون	٥-١٠ عمال	١١ عاملاً ومافوق	المجموع
١	الأحذية والجلود	١٢	٤	٢	١٨
٢	الآلات والمعدات الصناعية	٤	—	١	٥
٣	الآلات والمعدات الكهربائية	١٣	—	—	١٣
٤	البناء	١٩	٥	١	٢٥
٥	الخشب ومشتقاته	٥٠	—	١	٥١
٦	السيارات والمقطورات والإكسسوار	٧	—	—	٧
٧	المعادن الأساسية	٣	—	—	٣
٨	المعادن المصنعة باستثناء الآلات والمعدات	١٣٣	٣	—	١٣٦
٩	المفروشات	٦٠	٦	—	٦٦
١٠	الملابس دبغ وصنع الفرو	٣٥	٦	٢	٤٣
١١	المناجم والمقالع	٤	—	—	٤
١٢	المواد الغذائية والمشروبات	٥٢	١٣	١	٦٦
١٣	المواد الكيماوية ومشتقاتها	٣	—	—	٣
١٤	المواد المطاطية والبلاستيكية	٦	—	—	٦
١٥	المواد المنجمية غير المعدنية	٨٢	٦	٣	٩١
١٦	النسيج	٤	١	—	٥
١٧	النشر والطباعة وإنتاج وسائل الإعلام المسجلة	٨	—	—	٨
١٨	الورق ومشتقاته	١	—	—	١
١٩	الفحم ومشتقاته	١	١	—	٢
	المجموع	٤٩٧	٤٥	١١	٥٥٣

٧-٣ الحرف:

يعمل في قضاء النبطية ١٩ مؤسسة حرفية فقط ٧ منها في السلع الخزفية والسيراميك و٥ في السلع النسيجية، ومنها الزجاجية والمعمارية وصناعة القصب والقش ويتم تصريف الإنتاج في الأسواق المحلية.

١- وزارة الصناعة والنفط، المسح الصناعي في لبنان، ١٩٩٤.

٧-٤ الأسواق[1]:

تعتبر النبطية المركز التجاري للقضاء، وفيها يقام سوق الاثنين الشعبي الأسبوعي. وتنحصر سوق الحسبة بثلاثة محال في وسط السوق، كما يقام في بلدة جباع سوق الجمعة الأسبوعي.

الجمعيات التعاونية في قضاء النبطية:

يوجد في قضاء النبطية تعاونية استهلاكية وحيدة هي الجمعية التعاونية الاستهلاكية وهي فرع من (تعاونيات لبنان) - حبوش الطريق العام. أما التعاونيات الأخرى فهي الآتية:

- الجمعية التعاونية الاستهلاكية في كفررمان - قضاء النبطية.
- الجمعية التعاونية الاستهلاكية في النبطية - قضاء النبطية.
- الجمعية التعاونية الاستهلاكية في دير الزهراني وجوارها - قضاء النبطية.

٧-٥ المصارف:

ينشط في قضاء النبطية ثمانية فروع لمصارف مختلفة وجميعها داخل مدينة النبطية، والمعروف أن التسليفات تقدم بمعظمها للقطاع التجاري وقطاع البناء، أما قطاعا الزراعة والصناعة فإن نصيبها لا يصل إلى ١٪ من التسليفات.

٧-٦ خصائص القوى العاملة[2]:

يشكل الناشطون اقتصادياً ٢٨,٦٪ من السكان في قضاء النبطية وهي نسبة أدنى من معدل النشاط العام في لبنان (٣١,٦٪). ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة

١- زيارات ميدانية.

٢- وزارة الشؤون الاجتماعية و UNPD، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.

من هم دون سن العمل، ونزوح مئات من الشباب، وانخفاض نسبة اليد العاملة النسوية في القوى العاملة.

تبلغ نسبة البطالة في هذا القضاء ٥,٤٪ وهي نسبة أدنى مما هي عليه في لبنان عامة (٧٪)، ويعود ذلك بتقديرنا إلى هجرة الشباب التي تمتص اليد العاملة الفتية، فتنخفض نسبة البطالة. وتنتشر البطالة بشكل خاص بين الشباب، ويشكل المتعطلون الذين لم يسبق لهم العمل ٧٠٪ من مجموع المتعطلين في هذا القضاء.

يتوزع الناشطون اقتصادياً في لبنان على القطاعات الاقتصادية حسب مسح المعطيات الإحصائية عام ٩٤-٩٦ كما يأتي:

- ٦,٥٪ يعملون في الزراعة والصيد.
- ١٨,١٪ يعملون في الصناعة والتصدير... الخ.
- ١٠,٧٪ يعملون في التشييد والبناء.
- ٦٤,٦٪ يعملون في الخدمات على اختلافها تجارة، مصارف، تعليم، صحة... الخ.

ولا يختلف الأمر في قضاء النبطية كثيراً حيث نجد ذات النسبة تعمل في قطاع الزراعة، ويشهد قطاع التشييد والبناء ازدهاراً كما ويشهد قطاع الخدمات تراجعاً نسبياً بالمقارنة مع ما يمثله من الناتج الوطني كما يأتي:

- ٦,٤٪ من اليد العاملة تعمل في الزراعة.
- ١٩,٤٪ تعمل في الصناعة وبشكل خاص التحويلية منها.
- ١٥,٢٪ يعملون في قطاع التشييد والبناء.
- ٥٩٪ يعملون في القطاع الثالث وخاصة تجارة الجملة والمفرق وصناعة الآليات والإدارة العامة فالقطاع التعليمي والتدريب.

تساهم اليد العاملة السنوية بنسبة ١٧,٦٪ من اليد العاملة في هذا القضاء.

وهي نسبة أدنى مما هي عليه في لبنان (٢٠,٣٪).

تعمل نسبة ٨٪ من الإناث في الزراعة مقابل ٦٪ من الذكور، كما تعمل نسبة ١٨٪ منهن في القطاع الصناعي، أما اللواتي يعملن في القطاع الثالث فتبلغ نسبتهن ٧٤٪ ويتركزن بشكل أساسي في قطاع التعليم فالصحة والعمل الاجتماعي ثم تجارة الجملة والمفرق.

٧-٧ الحياة المهنية[١]:

يتوزع الناشطون اقتصادياً على المهن في قضاء النبطية بحسب القطاعات الاقتصادية وفرص العمل التي توفرها، وتشارك المرأة الرجل في معظم المهن وإنما يبقى هنالك قطاعات مفضلة للمرأة حيث نجد أعلى نسبة منهن ٣٥,٢٪ من الأخصائيات في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية على اختلافها، تليها نسبة ١٢,٩٪ منهن من العاملات في الخدمات الشخصية ومجال البيع، ونسبة ١١,٢٪ من المستخدمات في الإدارة والمجالات المكتبية والمالية والاستعلامات، وهنالك نحو ١١٪ من العاملات والمستخدمات غير الماهرات، و٨,٢٪ من العاملات في المهن ذات الطابع الحرفي ومثل هذه النسبة تقريباً في المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية.

أما الذكور فإن أعلى نسبة (٣٠,٧٪) منهم يعملون في المهن ذات الطابع الحرفي، تليها نسبة ١٨,٧٪ من العاملين في الخدمات الشخصية والوقائية ومجال البيع، ثم ١١,٨٪ من العاملين في تشغيل محطات الطاقة والآلات والآليات ووسائل النقل على اختلافها.

ويشكل العمال والمستخدمون غير المهرة ١٥٪ من الناشطين الذكور. ويتفوق عدد الأخصائيات في المجالات العلمية والفكرية والطبية والتعليمية على عدد الذكور في هذا المجال.

يعمل ٨٥٪ من الناشطين اقتصادياً بشكل دائم في قضاء النبطية، ويلاحظ أن

١- وزارة الشؤون الاجتماعية و UNPD، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.

النساء أكثر استقراراً في عملهن من الرجال:

- ففي العمل الزراعي نجد نسبة ٥٠٪ ممن يعملون موسمياً بين الذكور و٦٨,٢٪ بين النساء.

- وفي مجال المهن ذات الطابع الحرفي نجد ٢٧,٦٪ من الرجال يعملون بشكل متقطع، وكذلك نسبة ١٥,٢٪ من النساء.

- يعمل بشكل متقطع وموسمي ١٢٪ من العاملين في تشغيل الآلات وقيادة الآليات ووسائل النقل على اختلافها، ويعمل في ذات المهن ٧,٤٪ من النساء بشكل موسمي.

- تعمل نسبة ٣٣٪ من العمال والمستخدمين غير المهرة بشكل متقطع و١٣٪ بشكل موسمي، أما العاملات والمستخدمات غير المهرة فإن نسبة ١٨,٢٪ منهن تعمل بشكل موسمي، و٤,٥٪ يعملن بشكل متقطع.

ويمكن تلخيص ما تقدم على الشكل الآتي:

- إن النساء أكثر استقراراً في أعمالهن من الرجال.

- إن العمل الموسمي يرتبط بشكل أساسي بالزراعة والأعمال الملحقة بها كالتخزين والنقل... الخ كما أن العمل المتقطع يطال العاملين في المهنة ذات الطابع الحرفي والمتصلة بأعمال البناء والصيانة وقيادة وسائل النقل، وكذلك بين العاملين والمستخدمين غير المهرة من الجنسين.

وأخيراً تبلغ نسبة الذين لهم مهنة ثانوية من الذكور الناشطين اقتصادياً في قضاء النبطية ٢,٥٪ وبين النساء ٠,٧٪.

٧-٨ عمالة الأطفال[1]:

يبلغ عدد الأطفال في الفئة العمرية ١٠-١٣ في قضاء النبطية ٨١٥٧ طفلاً، يعمل منهم ١٠٤ أطفال أي ما نسبته ١,٢٧٪ وهناك ٨١ طفلاً يفتش عن عمل

١- وزارة الشؤون الاجتماعية و UNPD، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.

٩٩, ٠٪ أي أن هنالك ٢٦, ٢٪ من الأطفال تحتسب في عداد القوى العاملة في هذه الفئة العمرية التي لا يسمح لها بالعمل حسب القوانين اللبنانية.

ويبلغ عدد الأطفال بعمر (١٤-١٧) ٧٢٠٨ أطفال يعمل منهم ٨٩١ طفلاً أي ما نسبته ٤, ١٢٪ إضافة إلى نسبة ١, ٤٪ يفتشون عن عمل وهذا يرفع النسبة إلى ٥, ١٦٪ للأطفال الذين دخلوا في عداد القوى العاملة من ذات الفئة العمرية.

توصلت دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية عن أوضاع الأطفال في لبنان ١٩٩٨ إلى النتائج الآتية:

ينتمي الأطفال العاملون إلى أسر ذات مستوى معيشة متدن، إذ إن أرباب الأسر التي ينتمون إليها يعانون معدلات بطالة مرتفعة مقارنة بالمعدلات الوطنية، أو يعملون في مهن ذات مردود مالي منخفض، كما أن مستواهم التعليمي متدن أيضاً. ويشترك الأطفال العاملون في هذه الخصائص نفسها، ويعملون في مهن مشابهة لمهن آبائهم عموماً، ومستواهم التعليمي أكثر انخفاضاً من أترابهم الذين يتابعون دراستهم. ويسجل استناداً إلى تحقيقات استطلاعية بالعينة أن الحاجة الاقتصادية هي السبب الأكثر أهمية لعمل الأطفال (٥٠٪)، مقابل ٣٣٪ سعياً لاكتساب مهنة، و١٤٪ للإخفاق الدراسي.



الفصل الثامن

المواقع السياحية والأثرية والطبيعية والخدماتية

٨-١ قلاع وآثار تاريخية[1]:

النبطية:

إن ما يميز مدينة النبطية وربما كان هو نفسه سبب نشوئها وتطورها هو سوق الاثنين، هذه السوق التي كانت سوقاً للمواشي والمنتجات الزراعية، تقام على البيدر، يقصدها المزارعون من القرى المجاورة لتبادل المنتجات، وبالقرب منه قامت المساكن والمحالّ تدريجياً في خدمة السوق، ثم تطورت مع الزمن لتصبح مركزاً تجارياً للقرى المنتشرة والعمق الجنوبي، ولا يزال سوق الاثنين ناشطاً حتى اليوم.

وعلى الأرض نفسها التي تستقبل سوق الاثنين تتم سنوياً احتفالات عاشوراء ولمدة عشرة أيام متتالية، تنظم المسيرات يومي التاسع والعاشر ويشترك فيها المواطنون من مختلف المناطق تخليداً لذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب.

كما أنه يقام في النبطية سنوياً معرض للمنتجات الزراعية والحرفية والصناعية، وعلى هامشه ينظم عدد من النشاطات الثقافية والرياضية والفنية. كما يقام مهرجان سنوي في قرية زبدين التي تقع على بضعة كيلومترات غربي المدينة.

وآثار النبطية الظاهرة قليلة جداً، تكاد تقتصر على مسجدين: الأول، في وسطها من أواخر القرن السادس عشر، والثاني، في النبطية الفوقا، مملوكي، ويطلق عليه سكان المنطقة اسم مسجد النبي. وتوجد قرب البيدر أرضية لبناء روماني مزدانة بالفسيفساء.

١- منشورات وزارة السياحة + وزارة السياحة في لبنان الجنوبي، زيارة ميدانية.

قلعة الشقيف Chateau de Beaufort

وهي قلعة قديمة تقع في خراج بلدة أرنون، وتقوم على نتوء صخري مرتفع (نحو ٧١٠م عن سطح البحر)، تحكمت طبيعته غير المنتظمة بالشكل الهندسي لتخطيط البناء الذي جاء متعرجاً، شبه مستطيل. والقلعة تطل، من جهة الشرق، على واد سحيق (عمقه ٣٠٠م) يجري فيه نهر الليطاني، بينما أحيطت، من الجهات الأخرى الثلاث، بخندق حفر في الصخر حيث أقام فرسان الهيكل، عندما تسلموا المكان، حصناً، أطلقوا عليه اسم الحصن الجديد بيد أن هذا البناء تهدم بعد ثماني سنوات، عندما احتل المماليك القلعة. ولكن على الرغم من حالة الخراب والدمار التي باتت عليها هذه الأعمال الدفاعية، فإنها ما زالت تحتفظ بعناصر بنائية أساسية: برجان جميلان عند زاويتي الجهة الجنوبية، وجدار متين البنيان يجمع بينهما ويستند إلى انحدارى glacis مبني من حجارة ملساء تكسو قاعدة البناء الصخرية من جميع الجهات تقريباً. كان هذا الحصن يتألف من ثلاث طبقات، إلا أن الثالثة تهدمت كلياً. أما المدخل الرئيسي، المؤدي إلى القسم السفلي من القلعة، فهو في الجهة الشرقية، تحميه أبراج ثلاثة تحيط به وتشرف عليه، وتتسع لعدد كبير من المدافعين. وللقلعة مدخل آخر، عند الركن الجنوبي الشرقي، يؤدي إلى القسم العلوي منها. وثمة مدخل ثالث، في الزاوية المقابلة (الجنوبية الغربية)، مزود بسقاطة Machicoulis (نتوء أو شرفة، منها ترمى الحجارة أو تصب السوائل المحرقة على المهاجمين) ومتصل بممر يؤدي إلى وسط باحة القلعة الرئيسية. من الداخل تبدو القلعة على شيء كبير من الخراب، فلم يبق من البرج الكبير (وسط الجهة الغربية) إلا الجدار الشرقي ومدخله الذي يتوسطه وكذلك السلم الحجري داخل الجدار نفسه. وفي الجهة المقابلة، نرى بناءً معقوداً من القرن الثالث لم تحدد هويته: كنيسة أم قاعة اجتماعات خاصة بالقلعة؟ أما في الجهة الشمالية، فنلاحظ آثار برجين، يتقدمهما لجهة الشمال، خزان ضخم احتل جزءاً من الخندق المحيط في القلعة.

آثار إقليم التفاح:

انطلاقاً من مثلث النبطية، نصل إلى كفرمان، ومنها إلى بلدات عربصاليم، وجرجوع القائمة على تلة مشرفة، حيث تشاهد مغاور وكهوفاً وأقنية قديمة للمياه، يعتقد إنها من العهد الروماني ويطلق عليها الأهالي اسم أقنية زنوبيا التي كانت تستخدم لجر المياه إلى مدينة صيدا وجوارها. على السفح المواجه للبلدة من جهة الشرق توجد ينابيع وعيون ماء كثيرة، أهمها نبع الطاسة الذي تنتشر من حوله المقاهي والمطاعم. وفي وسط جباع نلاحظ آثار دير قديم، وفي الجهة الجنوبية الغربية منها آثار مدافن رومانية. وتكثر في هذه البلدة الينابيع والعيون وأشجار الفاكهة وكذلك المطاعم والمتنزهات المعروفة بمنطقة القبي.

الكفور:

وهي غرب بلدة النبطية وقد عثر فيها (محلة الرويس) على آثار صليبية هي عبارة عن آبار وأعمدة، وعلى آثار قديمة (محلة ضهر يانوح) تمثلت ببقايا معبد قديم ونواويس وأعمدة حجرية.

وقد عثر على بعض الآثار في المقابر المنتشرة في قضاء النبطية وهي عبارة عن نواويس وفخاريات وبعض المسكوكات.

قلعة ميس (أبي الحسن):

بنيت في العام الألف للهجرة أي القرن السادس عشر ميلادي على أنقاض قلعة صليبية وتقع بين أنصار والزرارية وتقع على مرتفع في وسط جبل عامل (إقليم الشومر)، مهملة وقد نهبت حجارتها عبر الزمن، ولا تصلها الطريق المعبدة، وهي تقع في أملاك خاصة، الأمر الذي يمنع المؤسسات الحكومية من التدخل لإنقاذها.

٨-٢ مطاعم وأماكن ترفيه:

إن أهم المطاعم في مدينة النبطية ومنطقتها فهي[١]:

- مطعم واستراحة نادي الشقيف وهو يقع على مرتفع يشرف على المدينة.
- مطعم بللفو Bellevue في وسط المدينة طابق علوي مشرف (مقفل حالياً).
- مطعم لافيتا قرب آبار فخر الدين.
- مطعم الأمير – أنصار.
- مطعم الرابية الخضراء – المصيلح.
- مطعم جانتينا.
- كوتاج كلوب وهو مجمع سياحي بين قريتي الشرقية والنميرية.

كما تشتهر بلدة جباع بينابيعها ومطاعمها في حي القبي.

وقد أنشئ مؤخراً في منطقة كفرجوز فندق شارلوت ريجنسي وهو مؤلف من عدة طبقات وقاعة احتفالات ومطعم.

١-وزارة السياحة، لبنان الجنوبي.

الفصل التاسع

الأندية والمؤسسات الاجتماعية والرياضية

أظهرت نتائج دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان أن قضاء النبطية يأتي في المرتبة الثالثة عشرة بين أقضية لبنان في ترتيبهم حسب الدرجة المتدنية لإشباع حاجات السكان الأساسية، أي أنه في الوسط بينها. ويشكل السكان الذين تعتبر درجة إشباع حاجاتهم الأساسية متدنية ٤٠٪[1] من سكان القضاء منهم ٤٣٩٧ شخصاً ذوي درجة إشباع متدنية جداً، وتعزز هذه المعطيات مؤشرات أخرى كمعدل الإعالة الإجمالي وتدني درجة الإشباع في مجال التعليم والسكن. لذا نشطت المؤسسات الاجتماعية الأهلية والدولية في هذا القضاء لتقدم خدمات متنوعة في مجالات الصحة والرعاية والتنمية المحلية.

٩-١ الجمعيات الأهلية:

تشارك المؤسسات الاجتماعية في النبطية منفردة في برامج الطب الوقائي التي تنظم في المدينة وقضائها. إلاّ أن التنسيق بين المؤسسات كان يتم في حالات الكوارث فقط، وفي أواخر ١٩٩٩ جرت اتصالات لإقامة أمانة سر دائمة لهذه المؤسسات تتولى التنسيق ووضع البرامج المشتركة.

تقتصر خدمات المؤسسات في هذا القضاء عامة على التقديمات الصحية العيادية، وحملات التلقيح، وبدأ التداول بإمكانية القيام بمشاريع تنموية، كالتثقيف الصحي وتمكين المرأة، وإقامة نشاطات شبابية، وبرامج تنموية ضمن مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

يرى بعض مسؤولي المؤسسات أن المؤسسات الأجنبية الداعمة تعطي اهتماماً

١- خارطة احوال المعيشة في لبنان.

خاصاً للمؤسسات النافذة سياسياً على حساب الآخرين، ونأمل أن تتغير هذه السياسة في المستقبل كي تتمكن المؤسسات المستقلة من النهوض والمشاركة في خدمة المجتمع.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في قضاء النبطية:

- **الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين:** مركزها الصرفند ولها فرع في النبطية، مشروع متكامل لخدمة المعوقين وتأمين العلاج الطبيعي والأجهزة - إضافة إلى نشاطها الصحي والاجتماعي.

- **جمعية رعاية المعوقين الخيرية:** النبطية وتعنى بشؤون المعوقين.

- **اتحاد المقعدين اللبنانيين:** النبطية - حي البص.

- **جمعية نور:** النبطية - نشاط صحي اجتماعي.

- **الصليب الأحمر الدولي:** النبطية - نشاط صحي.

- **مركز تأهيل الطفل المعوق:** النبطية - حي المدارس.

- **جمعية الكفيف الجنوبي.**

- **جمعية الشبيبة المكفوفين.**

- **الهيئة الصحية الإسلامية:** النبطية متعددة النشاطات في النبطية ولها فروع ونشاطات جمة في القرى.

- **جمعية العمل الخيري:** الدوير.

- **الجمعية الخيرية:** المروانية.

- **جمعية الإنماء الاجتماعي والثقافي:** النبطية الفوقا.

- **جمعية تنظيم الأسرة:** فرع النبطية.

- **جمعية إقليم التفاح الاجتماعية:** جرجوع.

- جمعية البر والإحسان: جباع - نشاط تربوي.

- جمعية التنمية: جبشيت.

- هيئة الخدمات الاجتماعية: النبطية.

- جمعية التنمية الاجتماعية: النبطية متعددة النشاطات.

- الجمعية الخيرية الاجتماعية: النبطية.

- جمعية المقاصد الخيرية الاجتماعية: تأسست عام ١٩١٠ وهي تنشط في القطاع التربوي ويتبعها ثلاث مدارس في مدينة النبطية.

- هيئة حماية البيئة.

- الحركة الاجتماعية: فرع النبطية.

- النجدة الشعبية اللبنانية: فرع النبطية.

- مؤسسة الشهيد: النبطية ولها فروع في كل لبنان وتهتم بأسر الشهداء والأسرى.

- مبرة السيدة زينب: جبشيت - مؤسسة لرعاية الأيتام والحالات الاجتماعية - إيواء وتعليم وتغذية ٢٠٢ ولدين، وفي القسم الخارجي ٢٥٤ ولداً.

٩-٢ الأندية[1]:

الأندية الثقافية في قضاء النبطية:

- نادي الشقيف - النبطية.

- المجلس الثقافي للبنان الجنوبي - النبطية: اجتماعي - ثقافي.

- المنتدى - الدوير - اجتماعي ثقافي.

[1] الدليل الرياضي ٩٨، حسن شراوة، بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة، مكتب العلاقات العامة للإعلام،١٩٩٨ .

- نادي أنصار الثقافي - اجتماعي ثقافي.

- نادي ميفدون الثقافي - اجتماعي ثقافي.

- لجنة الإنماء الوطني - النبطية وله فروع في القرى.

- جمعية الإمام الصادق.

- النادي الثقافي الاجتماعي - دير الزهراني.

- نادي عربصاليم الثقافي الاجتماعي.

- نادي الأونيسكو - النبطية.

- مكتبة الحسينية - النبطية.

- لقاء الخميس - ثقافي.

- نادي كفررمان الثقافي.

- نادي التحرر كفررمان - ثقافي - اجتماعي.

- المركز الثقافي الفرنسي.

- مركز كامل يوسف جابر الثقافي الاجتماعي، وفيه قاعة للمسرح وأخرى للاجتماعات، وقسم للتعليم والتأهيل المهني وآخر للتدريب الرياضي، وغرف مجهزة لمنامة الضيوف من الرياضيين.

النوادي الرياضية في قضاء النبطية:

لا تتوافر أية شروط في الملاعب المرتجلة لكرة القدم في قضاء النبطية، وفي المدينة نفسها يمارس الهواة اللعب على أرض البيدر في وسط المدينة وهو غير مؤهل لهذه الغاية. وقد أعد مؤخراً ملعب لكرة القدم في منطقة كفر جوز بمواصفات جيدة.

- نادي الرسالة الرياضي - كفررمان (١٩٩٥).

- نادي الشباب الرياضي - حبوش (١٩٩٥).
- نادي التضامن - حومين الفوقا.
- النادي الأهلي - النبطية (١٩٦٨).
- نادي البراعم - النبطية (١٩٩١).
- نادي النهضة - حاروف.
- نادي النهضة الرياضي - كفررمان (١٩٧٠).
- نادي التضامن الرياضي - النبطية الفوقا (١٩٨٦).
- نادي التحرر كفررمان (١٩٩٥).
- بيت الطلبة - النبطية (١٩٩٣).
- النادي الرياضي - حاروف- (١٩٧٠).
- نادي الفجر - زفتا (١٩٨٧).
- نادي الليطاني - الدوير (١٩٩٥).

الكشافة والمنظمات الشبابية في قضاء النبطية:

- كشافة التربية الوطنية
- كشافة الرسالة الإسلامية
- بيت الطلبة الرساليين (٩٣)
- اتحاد الشباب الديمقراطي
- كشافة المهدي

منظمات أهلية مختلفة:

- لجنة حقوق المرأة - النبطية.
- لجنة الطفل - النبطية.
- جمعية تقدم المرأة - النبطية.
- لجنة عاشوراء - النبطية.

مراكز الخدمات الإنمائية:

- مركز النبطية: ويتبعه مركزا عربصاليم - حبوش.
- مركز جباع: ويتبعه مراكز عين قانا - جرجرع - كفرملكي - حومين الفوقا - صربا
- مركز حومين التحتا.
- مركز أنصار: ويتبعه الدوير وحاروف.
- مركز كفرتبنيت: ويتبعه زوطر الشرقية.
- مركز كفرصير: ويتبعه جبشيت - عدشيت - قعقعية الجسر - صير الغربية - بريقع.
- مركز زفتا: ويتبعه المروانية - النميرية.

٩-٣ الحياة النقابية[1]:

يكاد النشاط النقابي أن يقتصر في الجنوب اللبناني وخلال النصف الأخير من القرن العشرين على مدينة صيدا، وذلك لأن المدينة كانت ولا تزال تشكل التجمع البشري الأكبر في الجنوب، وتضم معظم المؤسسات الإنتاجية

١-وزارة العمل، دائرة العلاقات المهنية، النقابات، ١٩٩٩.

والصناعية فيها بشكل خاص، خلافاً لبقية الجنوب حيث المؤسسات العائلية والصغيرة، وحيث الزراعة محور النشاط الاقتصادي، إضافة إلى الوعي السياسي المبكر لأبناء المدينة واتصالهم بالعالم الخارجي لا سيما التيارات العروبية واليسارية، وباعتبار مهنة صيد الأسماك من أقدم المهن والتي يمارسها المئات من أبناء المدينة، كل ذلك جعل من صيدا محور النشاط النقابي حتى أواسط التسعينات، عندما تعرضت الحركة النقابية في لبنان عامة وفي الجنوب خاصة إلى تجاذبات سياسية أضعفتها، لا بل همشت دورها إلى أدنى الدرجات.

والجسم النقابي لم يكن يمتلك المناعة ضد المؤثرات الخارجية وذلك يعود إلى خلل بنيوي في تشكل اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الجنوب، وإلى التضييق الذي اعتمدته القيادات على الانتساب إلى النقابات أو الاتحادات وذلك للحفاظ على توازنات داخلية معينة، ناهيك عن الاحتراف النقابي، وغياب التدريب والتأهيل للكوادر النقابية، وضخ الدم الجديد في قياداتها.

نقابات العمال في الجنوب (بمحافظتيه الجنوب والنبطية):

- نقابة العمال الزراعيين في الجنوب.
- نقابة بائعي الأسماك في الجنوب.
- نقابة سائقي السيارات العمومية في الجنوب.
- نقابة صيادي الأسماك في الجنوب.
- نقابة عمال الأفران في الجنوب.
- نقابة عمال التزيين والحلاقة في الجنوب.
- نقابة عمال الحدادة والميكانيك في الجنوب.
- نقابة عمال الخياطة والغزل والنسيج في الجنوب.
- نقابة عمال خيم البلاستيك في الجنوب.

- نقابة عمال المطابع في الجنوب.
- نقابة عمال المقاهي والمطاعم والفنادق في الجنوب.
- نقابة عمال ومستخدمي البلاستيك والإطارات في الجنوب.
- نقابة عمال ومستخدمي الحدادة والبويا في الجنوب.
- نقابة عمال ومستخدمي القطاع الصحي في الجنوب.
- نقابة عمال ومستخدمي المستشفيات والتعليم في الجنوب.
- نقابة عمال ومستخدمي المعادن والمخارط في الجنوب.
- نقابة عمال ومستخدمي شركات الغاز والطاقة في الجنوب.
- نقابة عمال ومستخدمي كهرباء وميكانيك السيارات في الجنوب.
- نقابة مربي الأبقار في الجنوب.
- نقابة مربي المواشي والدواجن في الجنوب.
- نقابة مربي النحل في الجنوب.
- نقابة مزارعي التبغ والتنباك في الجنوب.
- نقابة مزارعي الزيتون في الجنوب.
- نقابة مزارعي المشاتل والنصوب في الجنوب.
- نقابة مستخدمي وعمال الأحذية والجلود في الجنوب.
- نقابة مستخدمي وعمال كهرباء لبنان في الجنوب.
- نقابة مستخدمي وعمال مصالح المياه في الجنوب.
- نقابة معلمي وعمال الأدوات الصحية والتدفئة والتبريد في الجنوب.
- نقابة موظفي المصارف في الجنوب.

نقابات أصحاب العمل في محافظتي الجنوب والنبطية:

- نقابة أصحاب الأفران في صيدا والجنوب.
- نقابة أصحاب محالّ الأحذية (الكندرجية) في صيدا.
- نقابة أصحاب محالّ التجارة العربية والإفرنجية في صيدا والجنوب.
- نقابة تجمع مزارعي الجنوب.
- نقابة معلمي الحلاقة في صيدا.
- نقابة معلمي وتجار الخضار والفاكهة في محافظة النبطية.

نقابات العمال في النبطية:

- نقابة سائقي السيارات العمومية في محافظة النبطية.
- نقابة عمال بلدية النبطية.

الفصل العاشر

الصحة والبيئة والمنشآت

١٠-١ المنشآت الصحية:

إضافة إلى المستشفى الحكومي الحديث الذي أنجز وباشر عمله مؤخراً في مدينة النبطية هنالك أربعة مستشفيات خاصة عاملة هي:

- مستشفى الحكمة (شعبان) النبطية.
- مستشفى الجنوب – النبطية.
- مستشفى غندور (النبطية الفوقا).
- مستشفى النجدة الشعبية (كفر جوز).

يبلغ عدد أطباء الصحة العاملين في القضاء ١٥٠ طبيباً و٧٠ في طب الأسنان.

١٠-٢ المراكز الصحية:

وتنتشر في النبطية وقضائها المستوصفات والمراكز الصحية الاجتماعية التي تقدم الخدمات للمواطنين وتشارك في حملات التلقيح التي تنظمها وزارة الصحة والمؤسسات الدولية. وقد أعطت حملة عام ١٩٩٩ نتائج جيدة وذلك بفضل التكامل في العمل بين المؤسسات الدولية والحكومية والأهلية. وقد شمل التلقيح ٩٤٪ من أطفال المحافظة وبررت أمهات الباقين سبب عدم تلقيحهم بصغر سنهم أو مرضهم أثناء الحملة.

وتتلقى بعض المستوصفات دعم جمعية الشبان المسيحية بالدواء للأمراض المزمنة بموجب اتفاق مع وزارة الصحة العامة، إلا أن الكميات محدودة ولا تتناول كل الأدوية المطلوبة وتبقى هذه التقديمات دون المطلوب ولا تفي بالحاجة المتزايدة للمرضى.

يفتقر قضاء النبطية إلى برامج الرعاية الصحية الأولية، وإذا كان هنالك بعض المحاولات في التثقيف الصحي، لأنها لا تزال في بداياتها ويقتضي العمل على تطويرها وتعميمها نظراً لأهميتها الوقائية خصوصاً في مجال صحة الأم والطفل.

المستوصفات داخل مدينة النبطية:

- مستوصف قسم الصحة النبطية – وزارة الصحة العامة.
- مستوصف المؤسسة الوطنية الاجتماعية.
- مستوصف النجدة الشعبية.
- مستوصف الصليب الأحمر اللبناني.
- مستوصف السيدة الزهراء– تابع للهيئة الصحية.
- مستوصف لجنة الإنماء الوطني – له فرع في زوطر الشرقية.
- مستوصف الجمعية الخيرية الاجتماعية.
- مستوصف مركز الخدمات الإنمائية.

مستوصفات قضاء النبطية:

– مستوصف مركز الإمام الصدر	القصيبة
– مستوصف أنصار الخيري	أنصار
– مستوصف بلدية أنصار	أنصار
– مستوصف مركز الخدمات الإنمائية	أنصار
– مستوصف مركز الخدمات الإنمائية	كفرتبنيت
– مستوصف مركز الخدمات الإنمائية	كفرصير

- مستوصف مركز الخدمات الإنمائية	جبشيت
- مستوصف مركز الخدمات الإنمائية	عدشيت
- مستوصف مركز الخدمات الإنمائية	عين قانا
- مستوصف حاروف الخيري	حاروف
- مستوصف سيد الشهداء	جباع
- مستوصف الإمام الباقر	حومين الفوقا
- مستوصف ميفدون	ميفدون
- مستوصف بريقع	بريقع
- مستوصف جمعية العمل الخيري	دوير
- مستوصف الإمام الصدر	حومين التحتا
- مستوصف قعقعية الجسر	قعقعية الجسر
- مستوصف المركز الصحي	حبوش
- مستوصف الإمام الصدر الشيعي الأعلى	عبا تابع للمجلس
- مستوصف عربصاليم	عربصاليم
- مستوصف كفررمان	كفررمان
- مستوصف هونين	طريق زبدين

١٠-٣ الصيدليات:

تتوزع الصيدليات الثلاث عشرة في مدينة النبطية. ونجد صيدليات في القرى الآتية: أنصار، تول، جباع، جبشيت، حومين التحتا، حاروف، حبوش، دير الزهراني، دوير، زفتا، زبدين، شوكين، عربصاليم، عبا، قصيبة، النبطية الفوقا.

١٠-٤ الصحة الإنجابية:

من خلال الدراسة التي أعدتها وزارة الصحة العامة عام١٩٩٦ يمكن التعرف على الأوضاع المتعلقة بالخصوبة والولادات... للمحافظات اللبنانية دون الأقضية. وأحوال الأقضية لا يختلف ضمن المحافظة الواحدة، لذلك سنعرض الأرقام الإحصائية المتعلقة بمحافظة النبطية ونعتبرها مؤشراً على أحوال القضاء.

يبلغ معدل الخصوبة التراكمية في محافظة النبطية ٣,٦ مقابل ٣,٤ في لبنان عامة، كما أظهرت النتائج أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأم كلما انخفض معدل الخصوبة التراكمية.

وتبين من الإحصاءات أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأم انخفض معدل وفيات الرضع، وفي محافظة النبطية بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة مستوى أفضل مما بلغه في لبنان بشكل عام وبمعدل النصف تقريباً.

وإذا كانت متابعة الحمل تتأثر إيجاباً بارتفاع المستوى التعليمي وصغر السن وعدم وجود أولاد أحياء للحامل: فإن نسبة اللواتي تابعن حملهن في محافظة النبطية تبلغ ٨٢٪ مقابل ٨٦,٨٪ في لبنان، أما اللواتي لم يتابعن الحمل فإنهن يبرّرن ذلك بعدم وجود مشكلات صحية أو لتوفر الخبرة لديهن في هذا المجال. كما أن المتابعة تتم لدى طبيب للغالبية العظمى منهن أما القلة المتبقية فإنها تتابع لدى قابلة أو ممرضة.

ويبلغ متوسط عدد مرات المتابعة للمرأة الواحدة متوسطاً قدره ٣,٨ مرات مقابل ٣,١ مرات في لبنان.

تتم الولادات بنسبة ١٢,٥٪ في المنزل مقابل ١١,٢٪ في لبنان. أما الباقي فيتم في مؤسسات صحية خاصة أو حكومية.

١٠-٥ الإعاقة[1]:

يشكل المعوقون ١٪ من السكان تقريباً في لبنان حسب مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن عام ١٩٩٤-١٩٩٦. ويشكل الذكور ٦١٪ من المعوقين، في قضاء النبطية ترتفع نسبة المعوقين قليلاً عن لبنان عامة (١,١٪). كما تنخفض نسبة الذكور إلى ٥٥٪.

ولا يختلف توزع المعوقين بحسب نوع الإعاقة في هذا القضاء عن التوزع العام في لبنان كثيراً. ويأتي في المقدمة المعوقون ذهنياً الذين يشكلون ٢١,٥٪ مقابل ٢٤,٢٪ في لبنان، تليهم نسبة المصابين بالشلل والتي تبلغ ١٩,٣٪ مقابل ٢٠,٥٪ في لبنان. وترتفع نسبة الإصابة بالشلل خاصة بين النساء (٢٨,٥٪)، ويقتصر بتر الأطراف العليا على الذكور لأسباب تعود بتقديرنا إلى طبيعة المهن التي يمارسها الذكور: العسكرية، قيادة الآليات، النجارة... الخ.

واللافت أن عدد المعوقين في هذا القضاء حسب المسح المذكور أعلاه بلغ ١٠٧٦ حالة، وحتى تاريخ ١٩٩٩/٩/١٦ وقد حصل ١٢٥٣ معوقاً على بطاقة خاصة بالمعوقين من وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن المرجح أن يتضاعف هذا العدد ثلاث مرات حسب مصادر مطلعة وعليمة! وقد يكون السبب تكتم المواطنين في الإعلان عن معوقيهم عند الإحصاء، وتخلوا عن هذا الكتمان عندما تبين لهم أن ثمة منافع ستتحقق من ذلك (راجع المؤسسات والمراكز العاملة مع المعوقين في الفصل السابق).

١- وزارة الشؤون الاجتماعية و UNPD، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.

الفصل الحادي عشر

شبكة النقل ووسائلها

١١-١ محاور المواصلات[1]:

تتصل جميع قرى الجنوب اللبناني بشبكة طرقات معبدة بشكل جيد، وتنفذ أعمال الصيانة لهذه الطرقات بشكل مقبول، وإنما هنالك بعض الطرق المستحدثة أثناء الأحداث، لم تنفذ في الأصل بشكل جيد وحسب المواصفات الفنية المعتمدة، وهذه الطرقات يجب إعادة النظر فيها. ومعظم الطرق بحاجة إلى جدران داعمة لتمنع الانهيارات في فصل الشتاء. كما أن الأمطار تفعل فعلها في شبكة الطرق وذلك بسبب عدم إنشاء أقنية لتصريف مياه الأمطار على الجانبين مما يفرض استمرار أعمال الصيانة فيها.

وللمناسبة فإن صيانة الأبنية الحكومية في مختلف المناطق تتم بحدودها الدنيا نظراً لسياسة التقشف، وهنالك ضرورة ملحة لصيانة كاملة للمدارس والمستشفى الحكومي (صيدا) والمراكز الصحية والحكومية في مختلف مناطق الجنوب.

سبق أن أشرنا إلى أن الطريق الدولية الوحيدة التي تعبر القضاء هي طريق صيدا - مرجعيون، وهي تبدأ من محطة تكرير النفط قرب مصب الزهراني، وتنتهي على جسر الخردلي فوق الليطاني. ومن مرجعيون يمكن الوصول إلى البقاع الغربي ثم زحلة ودمشق ومن صيدا نحو بيروت والشمال... الخ. وطريق النبطية البقاع الغربي كانت معطلة بسبب الاحتلال الإسرائيلي لقضاء مرجعيون وكذلك الطريق إلى بعض قضاء جزين حيث يمكن أيضاً العبور إلى البقاع عبر هذا القضاء.

١- تحقيق ميداني من قبل الباحث.

ترتبط مدينة النبطية بقرى القضاء، وبالساحل عبر طريق النبطية - حاروف - الدوير - أنصار ومنها إلى قضاء صيدا أبو الأسود، أو النبطية حاروف الدوير - الشرقية ومنها إلى الكوثرية فالساحل. ومن النبطية باتجاه جزين مروراً بكفررمان أو حبوش فعربصاليم جرجوع - جباع.

ومن النبطية باتجاه قضاء صور عبر ميفدون - شوكين - كفردجال - قعقاعية الجسر، أو النبطية كفردجال - كفرصير أو القصيبة بريقع صير الغربية- جسر الزرارية على الليطاني فقضاء صور. كما أن هناك طرقاً فرعية تصل القرى بهذه المحاور الرئيسية.

١١-٢ النقل العام:

لا توجد في قضاء النبطية وسائل للنقل العام، ويقتصر النقل على سيارات التاكسي وتتجمع مواقف سيارات الأجرة العاملة في النبطية حول المنشية والساحة الرئيسية وهي تؤمن النقل إلى مختلف قرى القضاء وداخل المدينة نفسها ويقدر عددها بسبعين سيارة أجرة.

وتؤمن النقل إلى مدينة صيدا خمس سيارات أجرة ومثلها إلى مدينة بيروت، وكانت وسائل النقل قد انحسرت إلى هذا العدد بسبب مزاحمة الحافلات الصغيرة مؤخراً التي خصص موقف لها قرب السرايا الحكومي.

أما النقل إلى دمشق ومنها فتؤمنه خمس سيارات أجرة وحسب الطلب، تنطلق يومياً عند الفجر وتعود في آخر النهار، وتستغرق الرحلة نحو أربع ساعات ذهاباً ومثلها إياباً، وتقطع السيارة عن طريق بيروت إلى دمشق نحو ١٨٠ كيلومتراً. وقبل ١٩٧٥ كانت السيارات تتجه إلى دمشق عن طريق مرجعيون أو البقاع الغربي إلى دمشق وقد تعطل هذا الخط بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

ليس في القضاء موانئ بحرية لأنه لا يتصل بالشاطئ، كما أنه لا مطارات فيه وإنما أشيع عن احتمال إنشاء مطار في منطقة أنصار إبان الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يدم طويلاً في المنطقة.

١١-٣ النقل الشخصي:

يلاحظ أن ما نسبته ٤٤,٢٥٪ من الأسر في قضاء النبطية لا تملك سيارات خاصة وهي نسبة أعلى مما هو عليه الحال في لبنان ٣٨,٤٥، وتبلغ نسبة الذين يملكون سيارة واحدة ٥١٪ وهي قريبة لما هو في لبنان عامة (٤٩,٣١٪).

أما نسبة الأسر التي تملك سيارتين فهي في حدود ٤٪ من المجموع وهي أقل بكثير من ما هو عليه الحال في لبنان (٩,٥٪)، ويزداد هذا التفاوت بالنسبة لمن يملكون ٣ سيارات وأكثر.

وباختصار إن قدرة الأسر في قضاء النبطية لجهة امتلاك سيارة هي أدنى مما هو عليه الحال في لبنان عامة.

وفي النبطية مركز هاتف واحد للعموم مقابل السرايا الحكومي.



خلاصة

تقع مدينة النبطية وقضاؤها في وسط جبل عامل وهي مركز المحافظة حيث تتواجد المراكز الإدارية والأمنية، وتعتبر أحد المراكز التجارية الجنوبية، وقد تطورت المدينة عمرانياً بفضل أموال الاغتراب وتتصل بقرى القضاء بشبكة من الطرق وبصيدا – بيروت بطريق تعتبر دولية.

وقضاء النبطية هو من أفقر الأقضية من حيث الموارد الطبيعية، والزراعة تكاد مقتصرة على الزراعات البعلية وفي مقدمتها زراعة التبغ. وأهم الآثار هي قلعة الشقيف (أرنون).

يبلغ عدد المقيمين نحو ٩٥ ألف نسمة غالبيتهم العظمى من المسلمين الشيعة، ويعتبر المجتمع فتياً من حيث التركيب العمري للسكان، ونسبة الإعالة فيه مرتفعة وكذلك نسبة هجرة الشباب نحو أفريقيا والدول العربية. يتزوج غالبية الرجال بعمر يراوح بين ٢٠ و٢٩ سنة والفتيات بغالبيتهن يتزوجن بعمر ١٥-٢٤.

يهيمن قطاع الخدمات في الاقتصاد ويعمل فيه ٥٤٪ من القوى العاملة ويعمل ١٩٪ تقريباً في الصناعة و١٥٪ في التشييد والبناء ويعمل فقط ٦,٤٪ في الزراعة التي تعيل ما يقارب ٤٠٪ من السكان.

تنتشر المساكن المستقلة في هذا القضاء بسبب الطابع الريفي المهيمن، ويعيش ٥٨٪ من الأسر في شقق سكنية، وتملك الغالبية من الأسر مساكنها وقلة هم المستأجرين والمساكن غير متصلة بشبكة الصرف الصحي وتعتمد بمعظمها على الجورة الصحية.

ترتفع نسبة الأمية في قضاء النبطية إلى ١٥,٥٪ تقريباً، ويلاحظ نسبة تدني التحصيل العلمي العالي. ويتساوى الذكور والإناث في الانتساب المدرسي الابتدائي ويتفوق عدد الإناث ابتداءً من المرحلة المتوسطة بسبب تسرب الذكور إلى سوق العمل. والتعليم باللغة الفرنسية هو المهيمن وكذلك قطاع التعليم الرسمي.

ويعمل العديد من المؤسسات الاجتماعية في قضاء النبطية وذلك لتلبية حاجات السكان ذوي درجة الإشباع المتدنية والمقدرين بـ٤٠٪ من المجموع، كما تنتشر النوادي الثقافية والرياضية والمنظمات الشبابية وعدد قليل من النقابات.

يتركز النشاط الاستشفائي الرسمي والخاص والأهلي في النبطية، وينتشر في المدينة والقرى أكثر من عشرين مستوصفاً خيرياً يقدم الخدمات الصحية للأهالي، ولا تزال برامج الصحة الوقائية دون المستوى المطلوب.

لائحة مراجع كتيّبات الأقضية

١. الإحصاء الزراعي، البحث حول القرى، وزارة الزراعة ـ الفاو ١٩٩٧.

٢. إحصائيات المنطقة التربوية في محافظة النبطية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ١٩٩٩.

٣. أطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية ـ مديرية الطيران المدني ـ مرصد كسارة.

٤. إعرف لبنان، عفيف بطرس مرهج، مطابع الأرز، بيروت، ١٩٧٢.

٥. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل ـ التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٦. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٧. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أغروتيكا ـ صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١ و ١٩٩٩/٢.

٨. التنظيم الإداري العام مرسوم إشتراعي رقم ١١٦، الجريدة الرسمية، وزارة الداخلية، التنظيم المدني ١٩٥٩/٦/١٢.

٩. توزع التلاميذ في لبنان وفقاً للقضاء والقطاع والمرحلة، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ وزارة التربية ١٩٩٩.

١٠. توزع المدارس حسب اللغة الأجنبية في المحافظات والأقضية، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ وزارة التربية ١٩٩٩.

١١. توزع الأشخاص المعوقين ـ حاملين بطاقة المعوق ـ وفق أماكن سكنهم ـ وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩/٩/١٦.

١٢. توزع مناطق الغابات، قرار ١٠٤٩، الجريدة الرسمية، عدد ١٨٠٥٣.

١٣. جدول المعلومات عن السوبر ماركت، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار - وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٥. جدول بأبرز المنظمات الشبابية، المديرية العامة للشباب والرياضة، ١٩٩٧.

١٦. جغرافية لبنان، آل ١٠٤٥٢كلم٢، رشاد الموسوي، لبنان، ١٩٨٢.

١٧. الجمعيات الكشفية المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم الكشفية ١٩٩٧.

١٨. جمعيات المرشدات المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم النشاطات النسائية ١٩٩٧.

١٩. الحرف التقليدية اللبنانية، علي بزي، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية ١٩٩٦.

٢٠. خارطة أحوال المعيشة في لبنان - دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية و U.N.D.P ١٩٩٨.

٢١. خطط جبل عامل، محسن الأمين، بيروت - لبنان، الدار العالمية للطباعة، ١٩٨٣.

٢٢. دراسة حول الحرفيين والعمل في لبنان، وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩.

٢٣. دليل التعليم المهني والتقني، المركز التربوي للبحوث والإنماء - وزارة التربية ١٩٩٧ - ١٩٩٨.

٢٤. الدليل الرياضي ٩٨، Sports Index حسن شرارة بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة - مكتب العلاقات العامة والإعلام١٩٩٨.

٢٥. دليل الجمعيات والتعاونيات وصناديق التعاضد، وزارة الإسكان والتعاونيات، المديرية العامة للتعاونيات، لبنان، ١٩٩٨.

٢٦. دليل الهاتف، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٩٨.

٢٧. رزنامة مهرجانات ومعارض ١٩٩٩، مجلة كل الفصول الصادرة عن وزارة السياحة، ربيع ١٩٩٩.

٢٨. قانون الغابات، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٢٤٩.

٢٩. لوائح بالمقالع والكسارات ومحافر الرمول، وحدة قوى الأمن الداخلي في الأقضية والمحافظات ١٩٩٩.

٣٠. المسح الصناعي، لبنان، ١٩٩٤.

٣١. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل - التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٣٢. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.
٣٣. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أعلى. صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١و١٩٩٩/٢.
٣٤. النقابات، وزارة العمل دائرة العلاقات المهنية ١٩٩٩.

35 .Aspect général de l'agriculture libanais, Gauthier & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I&II, 1960.
36. Carte générale du Liban 1/200000, Ministère du Tourisme & Direction des Affaires Géographiques, 1996.
37. Guide to Restaurants, Night Clubs & Cafés, Ministry of Tourisme & The Association of Owners of Restaurants, cafés & Night Clubs 1995/1996.
38. Liban Réportoire Alphabétique des Noms Géographiques Français-Arabe, Direction des Affaires Géographiques 1970.
39. Précipitations/Température maximale & Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations/Temperature maximale &Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations, Direction Générale de l'Aviation Civil-Département de la Météologie-Service.
40. Programme de développement économique et social du sud-Liban, le haut comité du secours, République Libanaise, rapport réalisé par: l'institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'île-de-france, Paris. TEAM International, Beyrouth. Consulting& Research institute, Beyrouth. ECODIT, Washington. PRDU, Université de New York. février 1999.
41. Tableau des Lignes de l'OFTC, مصلحة النقل المشترك. ١٤/٦/١٩٩٩

تم إنتاج هذه الكتيّبات بالتعاون بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وفروعه في المناطق في الجامعة اللبنانية، وبالتعاون مع موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في القضاء.

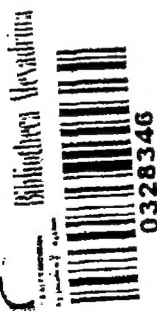
فريق عمل مشروع تحسين أحوال المعيشة	
المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية، المنسق الوطني للمشروع	السيدة نعمت كنعان
ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رندة أبو الحسن
مدير المشروع	الأستاذ أديب نعمة
مستشار وزارة الشؤون الاجتماعية	د. مروان الحوري
منسق الأعمال الميدانية والتدريب	د. مظهر الحركة
فريق عمل المشروع	سوسن المصري
	ناصر ياسين
	قاسم الصديق
فريق عمل معهد العلوم الاجتماعية	
عميد معهد العلوم	د. محمد شيا
مدير مركز الأبحاث	د. نبيل سليمان
مركز الأبحاث	د. أحمد البعلبكي
قضاء بيروت	د. حسان حمدان
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	د. شريف شمس الدين
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	د. سمير خوري
أقضية: طرابلس، المنية ـ الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	د. فريدريك معتوق
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا	د. علي بزي
أقضية: النبطية، صيدا، صور، جزين	د. شبيب دياب
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي	د. رفيق الكرك، د. شبيب دياب
أقضية: بعلبك، الهرمل	د. علي الموسوي
طباعة	نجوى خليل
فريق مراجعة البيانات والمعلومات	
أقضية: طرابلس، المنية ـ الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	نبيلة الصاري
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	رانيا أبو الحسن
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	مها دكروني
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا، النبطية، صيدا، صور، جزين	منال حسون
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي، بعلبك، الهرمل	توفيق أبو زيد

فريق عمل مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي شارك في جمع المعلومات

القضاء	أسماء العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية	مركز الخدمات
بعبدا	علي شداد، ليلى شمص	برج البراجنة
	جيزيل فرحات	عين الرمانة
عاليه	ديانا القنطار	عاليه
الشوف	منى عبد الصمد	المختارة
المتن الشمالي	كارمن عساف	برج حمود
	الياس حنا	بكفيا
كسروان	نضال صادق، مي شمالي، ليلى كامل	غزير
جبيل	نويل روكز، إيفون غنام، نهى حرب	جبيل
البترون	كارول إسبر	البترون
طرابلس	إلهام حلواني	باب التبانة
الكورة	جومانة الخوري	أميون/كفرحزير
بشري	سيدة الشقطي	بشري
زغرتا	لودي فتيانوس، نجيبة ساروفيم	زغرتا
المنية - الضنية	يسرى حامدي	سير الضنية
عكار	جهاد سمعان، أيوب إبراهيم	حلبا
	سعاد خوري، روز معلوف	القبيات
	أحمد خلف	وادي خالد
زحلة	كريستيان ريشا، وداد خليل	حوش الأمراء
بعلبك	أحمد الرفاعي، حسن شمص، ساميا الرفاعي	بعلبك
الهرمل	مهدي جعفر، هيام شمص	الهرمل
البقاع الغربي	نوال أبي شعيا، جميلة هدلا، هزاع درويش	جب جنين
صيدا	محمد سعد	حارة صيدا
	د. حسين بديع	النقابات
	فاطمة خليل	الصرفند
صور	رنا جهمي	صور
	يوسف حمادي	الشهابية
جزين	كلودين أسعد، رانيا حرب	جزين
النبطية	زاهر غندور	النبطية
	أحلام جفال	كفرصير
بنت جبيل	سلمى فواز	تبنين
	ندى بزي	بنت جبيل
مرجعيون	روجيه نهرا	الخيام
	فريد حمرا	مرجعيون

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.



مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان - وزارة الشؤون الا.
بدارو، هاتف وفاكس: ٠١/٣٨٨١٢٢
E-mail: poverty@cyberia.net.lb